

مدرسة القرن الواحد والعشرين، مدخل لنشر الوعي حقوق الطفل

إعداد

د/ محمد ماهر محمود حنفي

مدرس أصول التربية

كلية التربية – جامعة بورسعيد

الملخص

تعد المؤسسات التعليمية والتربوية أهم مؤسسات المجتمع المعنية بقضية حقوق الطفل ، فهي المسؤولة عن رفع مستوى وعي أفراد المجتمع بحقوق الطفل وممارساتها وكيفية تفعيلها ، ومن ناحية أخرى فإن تلبية حقوق الطفل أحد أهم الواجبات الأساسية التي من المفترض أن تقوم بها تلك المؤسسات من خلال ما تقدمه من برامج وخدمات تعليمية منتهها الحفاظ على حقوق الطفل ، فإذا كانت حقوق الطفل التزاما من المجتمع تجاه أفرادها ؛ فإن تفعيلها حق من حقوق المجتمع ، فحق المجتمع أن تعد مؤسساته المختلفة الأفراد الأسوياء المؤهلين لإحداث عمليات المجتمع التنموية.

وإذا كانت مدرسة القرن الواحد والعشرين هي أحد أشكال المؤسسات التربوية التي تهتم بممارسة وتطبيق حقوق الطفل بصورة عملية فإنها الأجدر على نشر الوعي بهذه الحقوق بين أفرادها بهدف رفع مستوى وعيهم بهذه الحقوق.

إذ تقوم هذه المدارس على العديد من المبادئ الأساسية التي تنطلق منها فلسفتها ، ممثلة في المبدأ الإنساني الذي يقوم على تنمية شخصية الطفل جسديا وصحيا وعقليا ووجدانيا وأخلاقيا واجتماعيا في بيئة تتسم بالحرية والمرح ، والمبدأ الديمقراطي الذي يركز على تحقيق المساواة بين جميع الأطفال في الحقوق والواجبات ، واحترام قدراتهم وإبداعاتهم ، وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية تامة. وأخيرا المبدأ العلمي الذي يتمثل في إكساب الأطفال مهارات التفكير العلمي حتى يصبح أسلوبهم في التفكير يعتمد على الملاحظة والتجريب والاستنتاج وتقدير العلم والعلماء ، مما يساهم في تقدم الإنسانية بأسرها.

ولذلك فإن ضعف آليات تطبيق حقوق الطفل في المجتمعات العربية والمصرية خاصة يتوقف على ضعف وعي أفراد المجتمع بثقافة حقوق الطفل ، ولما كان التعليم هو المسئول الأول عن رفع وعي أفراد المجتمع كان لزاما على مؤسساته العمل على نشر الوعي بحقوق الطفل بين أفرادها أولا ثم نشرها بين باقي الأفراد في المحيط المحلي.

ومن ثم تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المشكلات التي تعوق تطبيق حقوق الطفل ، وتحديد واقع تطبيق حقوق الطفل بمدارس التعليم قبل الجامعي بمحافظة بورسعيد ، ثم رصد أهم الآليات اللازمة لتفعيل دور المدرسة في نشر الوعي بحقوق الطفل.

ABSTRACT

Educational institutions is the most important institutions of society which concerned with the question of children's rights, it is responsible for raising the level of awareness of children's rights to the community members and how to make them practice and how activate it, and on the other hand, one of the most schools fundamental duties is to meet the children's rights by its programs and educational services to preserve the child rights, if the child rights is a commitment of the community towards its members; the activating it is a one of community's rights, the right of society is preparing qualified individuals by the various institutions to bring about community development operations.

The twenty-first century school is a form of educational institutions which interested in a practice of the child rights , so that it is better for the deployment this culture among its members in order to raise their awareness of these rights.

As this school is based on several basic principles from its philosophy, represented by the humanitarian principle, which is based on the child's personality development physically, healthy, mentally, emotionally, morally, socially in a freedom and fun environment, and the democratic principle, which is based on the equality of all children in rights and duties. and respect their abilities and creativity, and give them the opportunity to express their opinions and ideas freely. Finally, the scientific principle which is to give children the skills of scientific thinking until it becomes their way of thinking, based on observation and experimentation and conclusion and appreciation of science and scientists, thus contributing to the progress of humanity as a whole.

Therefore, the weakness of the children rights culture in Egypt and Arab communities depends on the weakness of community members awareness, and when Education is the primarily responsible for raising awareness of the community members, so that its institutions had to disseminate this culture among its members first and then disseminated it in the local environment.

Hence this study aims to highlight the problems which impeding the implementation of the children rights, Determine the reality of applying the children's rights in pre-university education schools, and then monitor the most important mechanisms to activate the role of the school in supporting children's rights culture.

مقدمة

تعد مرحلة الطفولة من أهم مراحل حياة الإنسان -بل والمجتمعات- ، إذ تمثل هذه المرحلة الأساس الذي تقوم عليه باقي مراحل الحياة الإنسانية ؛ حيث تتشكل فيها ملامح شخصية الفرد ، فإذا صلحت هذه المرحلة صلحت باقي مراحل حياته ، وإذا فسدت باقي المراحل ، ومن ثم تحرص المجتمعات على أن توليها العناية والاهتمام اللازم لبناء الشخصية الإنسانية.

وإدراكا من المجتمع الدولي لأهمية مرحلة الطفولة وأثرها في تشكيل شخصية الفرد ، اهتمت مؤسساته الدولية المختلفة بوضع مجموعة من الحقوق الخاصة للأطفال وألزمت دول العالم بوضع آليات لتنفيذ هذه الحقوق ، فظهرت العديد من المواثيق العالمية والإقليمية والمحلية التي تضمن للطفل حقوقه.

وعلى الرغم من الجهود الدولية والمحلية التي تبذل في كل دول العالم من أجل الطفولة ورعايتها اجتماعيا واقتصاديا وتربويا وثقافيا ، ومع الاعتراف بأهمية الطفل وضرورة حمايته إلا أن الشواهد تنبئ باستمرار معاناة الأطفال في كل مكان في العالم وإن تباينت المعاناة في الدول والمجتمعات ، حيث يعاني العديد من الأطفال ظروفًا قاسية كالعنف الأسري والقهر المجتمعي المتمثل في ظاهرة أطفال الشوارع وعمالة الأطفال وغيرها من مظاهر إهدار حقوق الطفل. (حمد ، ٢٠٠٩م ، ٢٠-٢١)

والمجتمع المصري واحد من ضمن المجتمعات التي تعاني تحديات كثيرة أثرت على تلبية حقوق الطفل ووعيه بحقوقه ، بل وصل الأمر إلى قصور وعي شريحة كبيرة من أفراد المجتمع بحقوق الطفل، الأمر الذي يحتم رفع وعي أفراد المجتمع بحقوق الطفل من خلال نشر ثقافة حقوق الطفل بين أفراد المجتمع كبيرهم وصغيرهم.

ولعل خير دليل على ضعف وعي أفراد المجتمع المصري بحقوق الطفل يتمثل في أن واقع تطبيق هذه التشريعات الخاصة بحقوق الطفل في مصر مازال محدودا ، إذ توجد فجوة واضحة بين القوانين الموضوعة والممارسات التطبيقية لها ، فضلا عن قصور السياسات المعنية بالطفولة في المجتمع المصري والتي تتسم بالمعالجات الجزئية وتفتقر إلى التكامل والاتساق بينها ، مما يؤدي إلى إيجاد نتائج جزئية تعجز عن تحقيق حقوق الطفل المختلفة في إطار متكامل.

(عازر، وآخرون ، ٢٠١١م ، ٧)

ومن هذا المنطلق فإن نشر الوعي بحقوق الطفل لا تقتصر فقط على مجرد إجراء تعديلات في القوانين التي تكفل حقوقا للأطفال ، بل يتطلب تلبية هذه الحقوق إجراء مجموعة من العمليات الاجتماعية والثقافية التي تعمل على نشر هذه الحقوق بين أفراد المجتمع والعمل على تدعيمها ، فالوعي الثقافي للمجتمع بأهمية مرحلة الطفولة ، والوعي الثقافي للأطفال أنفسهم هما أساس وضع حقوق الطفل في كل المجتمعات موضع التنفيذ والتطبيق. (دكاك ، ٢٠٠٨م ، ٤٤٣)

وتعد المؤسسات التعليمية والتربوية أهم مؤسسات المجتمع المعنية بقضية حقوق الطفل ، فهي المسؤولة عن رفع مستوى وعي أفراد المجتمع بحقوق الطفل وممارساتها وكيفية تفعيلها ، ومن ناحية أخرى فإن تلبية حقوق الطفل أحد أهم الواجبات الأساسية التي من المفترض أن تقوم بها تلك المؤسسات من خلال ما تقدمه من برامج وخدمات تعليمية منحتها الحفاظ على حقوق الطفل ، فإذا كانت حقوق الطفل التزاما من المجتمع تجاه أفرادها ؛ فإن تفعيلها حق من حقوق المجتمع ، فحق المجتمع أن تعد مؤسساته المختلفة الأفراد الأسوياء المؤهلين لإحداث عمليات المجتمع التنموية.

وإذا كانت مدرسة القرن الواحد والعشرين هي إحدى أشكال المؤسسات التربوية التي تهتم بممارسة وتطبيق حقوق الطفل بصورة عملية فإنها الأجدر على نشر هذه الثقافة بين أفرادها بهدف رفع مستوى وعيهم بهذه الحقوق.

إذ تقوم هذه المدارس على العديد من المبادئ الأساسية التي تنطلق منها فلسفتها ، ممثلة في المبدأ الإنساني الذي يقوم على تنمية شخصية الطفل جسديا وصحيا وعقليا ووجدانيا وأخلاقيا واجتماعيا في بيئة تتسم بالحرية والمرح ، والمبدأ الديمقراطي الذي يركز على تحقيق المساواة بين جميع الأطفال في الحقوق والواجبات ، واحترام قدراتهم وإبداعاتهم ، وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية تامة. وأخيرا المبدأ العلمي الذي يتمثل في إكساب الأطفال مهارات التفكير العلمي حتى يصبح أسلوبهم في التفكير يعتمد على الملاحظة والتجريب والاستنتاج وتقدير العلم والعلماء ، مما يساهم في تقدم الإنسانية بأسرها. (شحاته ، ٢٠٠٩م ، ١٠٢-١٠٤)

والملاحظ من هذه المبادئ السابقة أنها جاءت جميعا مراعية لحقوق الطفل بتصنيفاتها المختلفة التي حددتها المواثيق المحلية والدولية - ممثلة في الحقوق المدنية والاجتماعية والثقافية والسياسية، مما جعل هذا النمط من المدارس ضرورة ملحة في الوقت الراهن، الوقت الذي تتزايد فيه الصراعات والانشقاقات والاضطرابات ، والتي يعاني فيها الأطفال الكثير من المشكلات التي تتعلق بحقوقهم ؛ بسبب نقص الوعي بحقوق الأطفال وتقصير المجتمعات - خاصة العربية- في إعطائهم حقوقهم كاملة، الأمر الذي أفرز في نهاية المطاف أعدادا هائلة من الشباب الناقم على مجتمعه ، لأنه لا يشعر بالانتماء له بسبب تقصير المجتمع في توفير حقوقهم.

ومن ثم يعد هذا النوع من المدارس استجابة ضرورية للعديد من التغيرات الاجتماعية والتربوية التي يشهدها العصر الراهن والتي تتطلب مواكبة التطور العلمي والوصول بالمجتمع المدرسي إلى مجتمع متجانس متكامل من طلاب ومعلمين وأولياء أمور (الجيار ، ٢٠٠٩م ، ١٥١) ، قادرين جميعا على تحقيق أهداف هذه المدرسة وتفعيل مبادئها وحماية حقوق الطفل وتنفيذها.

مشكلة الدراسة

تتركز معظم الجهود - العربية عامة والمصرية خاصة- المبذولة في مجال الطفولة على الاحتياجات المادية الضرورية أكثر من الاحتياجات الاجتماعية والنفسية للطفل ، تلك الحقوق التي تسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات العربية مستقبلا ، من خلال بناء الإنسان السوي القادر على المشاركة الإيجابية في عمليات التنمية. (عازر ، وآخرون ، ٢٠١١ ، ٧)

ولعل غياب الرؤية المتكاملة لحقوق الطفل وارتباطها في المجتمعات العربية ارتباطا وثيقا بالأشخاص المحيطين به وخاصة الفاعلين في حياته سبب أساسي للقصور في تلبية حقوق الطفل ، فإن لم يكن هؤلاء على وعي بحقوقهم وحقوق الأطفال فإنه لا يمكن أن يقوموا بدورهم في الحفاظ على حقوق الطفل إذ إن فاقده شيء لا يعطيه.

(السعيد و فرحات ، ٢٠١٤ ، ١١)

ومن ثم فضعف آليات تطبيق حقوق الطفل في المجتمعات العربية عامة والمصرية خاصة يتوقف على ضعف وعي أفراد المجتمع بحقوق الطفل ، ولما كان التعليم هو المسئول الأول عن رفع وعي أفراد المجتمع كان لزاما على مؤسساته العمل على نشر الوعي بهذه الحقوق بين أفرادها أولا ثم نشرها بين باقي الأفراد في المحيط المحلي ، حيث تظهر مشكلة الدراسة من افتقار القائمين على العملية التعليمية من معلمين وإداريين وأولياء أمور للوعي بحقوق الطفل(كحول ، ٢٠١٤ ، ١٠٤) ؛ لذا تتمثل مشكلة الدراسة في دراسة أهم حقوق الطفل التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل ، والعوامل التي تعوق تطبيقها في مصر ، وواقع تطبيق معلمي التعليم الجامعي لهذه الحقوق ، ومحاولة الوقوف على الآليات اللازمة لتفعيل دور المدرسة في نشر الوعي بحقوق الطفل ، ويمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :

- ١- ما أهم حقوق الطفل التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل ؟
- ٢- ما العوامل التي تعوق تطبيق حقوق الطفل في مصر؟
- ٣- ما الأسس الفلسفية والفكرية التي تركز عليها مدرسة القرن الواحد والعشرين ؟
- ٤- ما واقع تطبيق معلمي التعليم قبل الجامعي لحقوق الطفل ؟
- ٥- ما الآليات اللازمة لتفعيل دور المدرسة في نشر الوعي بحقوق الطفل ؟

أهداف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في تحديد بعض الآليات اللازمة لتفعيل دور مدرسة القرن الواحد والعشرين في نشر الوعي بحقوق الطفل.

أهمية الدراسة :

نبعت أهمية الدراسة من أهمية الموضوع ذاته ، وهو نشر الوعي بحقوق الطفل داخل المؤسسات الاجتماعية وأهمها المدرسة ، لذلك تتمثل أهمية الدراسة في :

- ١- عرض رؤية متكاملة حول الاهتمام بحقوق الطفل.
- ٢- وضع آليات فعالة لنشر الوعي بحقوق الطفل بين أفراد المجتمع المدرسي والمجتمع المحيط به.
- ٣- إكساب أفراد المجتمع المدرسي القدرة على تطبيق حقوق الطفل وكيفية ضمانها.

منهج الدراسة :

استخدم الباحث المنهج الوصفي ، وذلك لمناسبة طبيعته مع طبيعة الدراسة الحالية فمن خلاله قام الباحث برصد تصنيفات حقوق الطفل كما حددتها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ، وتفسير أهم التحديات التي تعوق تطبيقها في مصر ، وتحديد الدور الذي تقوم به المدرسة في نشر الوعي بحقوق الطفل بين أعضاء المجتمع المدرسي.

أداة الدراسة :

تمثلت أداة الدراسة في استبانة موجهة لبعض معلمي التعليم الأساسي بمحافظة بورسعيد ، بهدف تحديد واقع تطبيق الممارسات المتعلقة بحقوق الطفل وأهم المشكلات التي تعوق تنفيذها.

حدود البحث :

تقتصر الدراسة الحالية على:

- ١- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على تحديد واقع تطبيق معلمي التعليم قبل الجامعي لحقوق الطفل بمحافظة بورسعيد ، في محاولة من الباحث لتطبيق نموذج مدرسة القرن الواحد والعشرين بالمحافظة بوصفها أهم المحافظات التي تعني الحكومة المصرية ببدء معظم التجارب الجديدة بها.
- ٢- الحدود البشرية : وتمثل في عينة عشوائية من معلمي التعليم قبل الجامعي بمحافظة بورسعيد.

مصطلحات الدراسة :

تتمثل مصطلحات الدراسة في :

- مدرسة القرن الواحد والعشرين :

تعرفها سلمى الصعيدي بأنها " مدرسة نموذجية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة بدرجة عالية في كافة جوانب العملية التعليمية ، وأسلوب التعامل مع التلاميذ ، وأولياء الأمور والمعلمين ، والمجتمع ككل ، وتتخطى أسوارها إلى المجتمع المحيط بها ، وتتبادل الخدمات بينها وبينه وتشاركه اهتماماته ويشاركها اهتماماتها ، وتعمل على تخريج جيل من المبدعين ". (الصعيدي ، ٢٠٠٥ م ، ٢٥)

• حقوق الطفل :

تعرف حقوق الطفل بأنها " مجموعة من الالتزامات والإنجازات لصالح الطفل من كافة نواحي الحياة وواجبات على الكبار ، كما أنها قيم إنسانية تحتاج إلى مناخ يتيح لها فرص الممارسة والتطبيق وإزالة جميع العوائق التي تقف دون تحقيق ذلك أمام الطفل ، وذلك باعتبار مجتمع الأطفال مجتمعا شديدا الحساسية له احتياجات ومتطلبات خاصة بهم. (جورج ، ٢٠٠٦م ، ٢٤٨)

كما تعرف بأنها : تمتع الطفل بحماية خاصة ، وأن يمنح بالتشريع وغيره من الوسائل والفرص والتسهيلات اللازمة لإتاحة الفرصة لنمو الطفل في النواحي الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية نموا طبيعيا سليما في جو من الحرية والكرامة وتمتعه بفوائد الضمان الاجتماعي وحصوله على حقه في التعليم الذي يجب أن يكون مجانيا وإلزاميا على أساس من تكافؤ الفرص وتمتعه بالحماية من كافة صور الإهمال والعنف والإساءة ". (محمد و إبراهيم ، ٢٠١١م ، ١٤٠)

الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات التي تناولت حقوق الطفل إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية ، وقد روعي في ترتيبها أن تكون من الأحدث إلى الأقدم.

أولا الدراسات العربية :

وتتمثل في :

١- دراسة اسحاق (٢٠١٤م)

بعنوان " وعي معلمات رياض الأطفال ببعض بنود اتفاقية حقوق الطفل وأثره على مفهوم الذات الإيجابي لطفل الروضة بمدينة مكة المكرمة " ، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى وعي معلمات رياض الأطفال باتفاقية حقوق الطفل الدولية ، كما هدفت إلى توضيح العلاقة بين وعي المعلمات بحقوق الطفل ومفهوم الذات الإيجابية لدى طفل الروضة.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في عرضها لموضوع الدراسة ، وتمثلت أدوات الدراسة في : استبيان لقياس مستوى وعي المعلمات بحقوق الطفل كما حددتها الاتفاقية ، فضلا عن مقياس مفهوم الذات المصور لرياض الأطفال.

وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور لدى مجموعة من معلمات رياض الأطفال في الوعي باتفاقية حقوق الطفل ، ووجود علاقة واضحة بين مستوى وعي المعلمات ببعض بنود الاتفاقية ومفهوم الذات الإيجابي لطفل الروضة ، كذلك لا توجد علاقة بين مستوى وعي المعلمات ببند الاتفاقية ومستواهن التعليمي أو تخصصاتهن.

٢- دراسة كحول (٢٠١٤م)

بعنوان " دراسة مقارنة لثقافة حقوق الطفل في الفكر التربوي الإسلامي والمواثيق الدولية ودرجة انتشارها لدى طلبة تربية الطفولة في جامعة اليرموك " ، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد حقوق الطفل

التي كفلها الفكر التربوي الإسلامي وإجراء مقارنة بينها وبين حقوق الطفل في المواثيق الدولية ، كما هدفت الدراسة إلى تطوير مقياس لثقافة حقوق الطفل لتحديد درجة انتشارها بين طلبة تربية الطفولة بجامعة اليرموك.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وتوصلت الدراسة إلى تحديد مجموعة من الحقوق التي كفلها الدين الإسلامي للطفل ومقارنتها بما نصت عليه المواثيق الدولية ، وأوضحت أن ما كفله الدين الإسلامي من حقوق لا يمكن حصرها ، وأن الاتفاقية الدولية تتضمن حقوقا متعددة إلا أنها لم تكن متكاملة كما حددها الفكر الإسلامي.

٣- دراسة الكساب وعودات و الطالبة (٢٠١٣م)

بعنوان " مدى تضمين مفاهيم حقوق الطفل في كتب التربية الاجتماعية والوطنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن " ، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تضمين مفاهيم حقوق الطفل في كتب التربية الاجتماعية والوطنية للمرحلة الأساسية من خلال رصد جميع المفاهيم التي تناولت حقوق الطفل فيها، وقد استخدم المنهج الوصفي كمنهجية أساسية لهذه الدراسة ، فضلا عن أسلوب تحليل المحتوى كأحد أساليب المنهج الوصفي ، وذلك لرصد وتحليل مضمون مفاهيم حقوق الطفل في كتب التربية الاجتماعية والوطنية للمرحلة الأساسية ، واتبع الباحثون في التحليل الفقرة كوحدة أساسية للتحليل.

وتمثلت أداة الدراسة في إخضاع عينة من كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصفوف من السادس إلى العاشر الأساسي لأسلوب تحليل المحتوى ، وقد توصلت الدراسة إلى توافر بعض حقوق الطفل في هذه الكتب ، واحتلت الحقوق الاجتماعية المرتبة الأولى ثم الحقوق الدينية وأخيرا الحقوق السياسية ، وقد أوصى الباحثون بضرورة التأكيد على إبراز ونشر حقوق الطفل وإدخالها ضمن معايير إعداد المناهج وتضمين المناهج الأنشطة والتدريبات المناسبة ليتعرف الأطفال على حقوقهم ، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية للمعلمين حتى ينمو لديهم ثقافة حقوق الطفل ومن ثم ينقلونها لطلابهم.

٤- دراسة محمد ، وإبراهيم (٢٠١١م)

بعنوان " إدراك معلمات رياض الأطفال لبعض حقوق الطفل في محافظة القليوبية من منظور تربوي ، دراسة ميدانية "

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة وعي وإدراك المعلمات لبعض حقوق الطفل من منظور تربوي في محافظة القليوبية والكشف عن مبادئ وثيقة حقوق الطفل.

وقد استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي وأسلوب المسح الاجتماعي للتعرف على مبادئ حقوق الطفل ومدى إدراك معلمات الروضة لها وتفعيلها ، كما قامت بوضع استبيان لتحديد مدى وعي المعلمات لحقوق الطفل ، وقد بلغ حجم العينة ٦١٦ من المعلمات ومديرات المدارس موزعين على ١٠ إدارات تعليمية بمحافظة القليوبية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور لدى معلمات رياض الأطفال في إدراك حقوق الطفل وهي :
(الحق في الحياة - الحق في النماء - الحق في الحماية - الحق في المشاركة - الحق المدني للطفل) والوعي بها ، فضلا عن القصور في إدراكهن الصعوبات التي تحول دون تطبيق حقوق الطفل وتفعيلها.

وقد أوصت الدراسة بضرورة نشر ثقافة الوعي بحقوق الطفل وكيفية تطبيقها لدى القائمين على رعاية الطفل وخصوصا معلمة الروضة من خلال تدريبها أثناء الدراسة وبعدها على كيفية تفعيل حقوق الطفل.

٥- دراسة الخوالدة وأبو إسماعيل ودرأوشة (٢٠١٠م)

بعنوان " درجة تمتع الأطفال في الأسر الأردنية بحقوقهم التربوية والثقافية والنفسية والاجتماعية والمدنية " ، وهدفت الدراسة إلى تحديد درجة تمتع الأطفال في الأسر الأردنية بحقوقهم التربوية والثقافية والنفسية والاجتماعية والمدنية ، وأشارت النتائج إلى أن درجة تمتع الأطفال في الأسر الأردنية بحقوقهم كانت مرتفعة بشكل عام ، وأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تمتع الأطفال بحقوقهم تعزي لمتغير الجنس لصالح الإناث ، ومتغير السكن لصالح سكان المدن ، ومتغير دخل الأسرة لصالح الأسر ذات الدخل الأكبر.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لملاءمته لأغراض الدراسة ، وتمثلت أداة الدراسة في قائمة مكونة من (٤٧) فقرة موزعة على أربعة مجالات وأعطى لكل فقرة من الفقرات وزنا مدرجا وفق سلم ليكرت الخماسي لتقدير درجة التمتع بكل فقرة ، وقد أظهرت النتائج تمتع الأطفال بمعظم الحقوق التربوية والثقافية والنفسية والاجتماعية والمدنية في الأسر الأردنية بدرجة مرتفعة.

وأورد الباحثون عددا من التوصيات تمثلت في : تشجيع الأطفال على مطالعة الصحف وحضور اللقاءات الثقافية ، توجيه الأطفال نحو مشاهدة البرامج التليفزيونية الثقافية ، إجراء مزيد من الدراسات التي تبحث في أسباب تمتع الأطفال بحقوقهم في الأسر الأردنية بدرجة مرتفعة.

٦- دراسة سعيد (٢٠٠٩م)

بعنوان " حقوق الطفل الاجتماعية والثقافية بين الفكر التربوي الإسلامي والمواثيق الدولية ، دراسة تحليلية " .

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الحقوق الاجتماعية والثقافية للطفل في الفكر التربوي الإسلامي والمواثيق الدولية ، ثم التوصل إلى رؤية تربوية تجاه نشر الوعي الاجتماعي والثقافي الخاص بحقوق الطفل لدى أفراد المجتمع بحيث يمكن تقليل حجم الانتهاكات التي تواجه الطفل.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي وذلك لتناسب طبيعته مع طبيعة الدراسة ، إذ تناول تحليل الحقوق الاجتماعية والثقافية للطفل والعلاقة بينها في الفكر الإسلامي والمواثيق الدولية ، وتحديد المعتقدات والقيم التي تؤثر في نشر الوعي بحقوق الطفل.

٧- دراسة جورج (٢٠٠٦م)

بعنوان " المضامين التربوية لبعض موثيق حقوق الطفل بين التنظير وواقع التطبيق في الأسرة والمدرسة " .

هدفت الدراسة إلى استجلاء المضامين التربوية من بعض الموثيق الدولية العالمية والعربية والمحلية لحقوق الطفل ، ثم وضع تصور مقترح لتنفيذ تطبيق هذه المضامين على مستوى الأسرة والمدرسة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل الموثيق المتعلقة بحقوق الطفل وتمثلت أداة الدراسة في استبيان مقدم إلى أولياء الأمور والمعلمين في محافظات الدقهلية والزقازيق وبورسعيد بهدف تحديد مدى تطبيق المضامين التربوية المستنبطة من نصوص أهم موثيق حقوق الطفل العالمية والعربية والمحلية.

وانتهت الدراسة إلى وضع تصور مقترح تضمن مجموعة من الآليات المقترحة ، على مستوى التوعية بالمضامين التربوية وموثيق حقوق الطفل على مستوى الأسرة والمدرسة ، ضرورة توافر قاعدة بيانات سليمة عن الأطفال في كل قرية وحي بالمدينة وعن مختلف الخدمات التي تقدم لهم ، إنشاء مكتبة ونادٍ للطفل في كل منطقة ، ضرورة الاهتمام ببرامج محو أمية الطفل والتوسع في إنشاء المدارس ذات الفصل الواحد ومدارس المجتمع ، وأخيرا تعيين مفوض عام لحقوق الطفل في كل محافظة يتولى تنسيق السياسات والاستراتيجيات الخاصة بحقوق الطفل وأوضاع الطفولة بصفة عامة في كل محافظة.

ثانيا الدراسات الأجنبية

وتمثلت في :

١- دراسة (فويكو Voicu ، انجيل Anghel ، وسافو-كريستيسكو Savu-Cristescua) م٢٠١٥.

بعنوان " التربية الوالدية من أجل حقوق الطفل "

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل التي تؤثر على المواقف والسلوكيات الوالدية نحو حقوق الطفل من أجل تطوير البرامج التربوية لتحسين أساليب المعاملة الوالدية وعلاقتهم مع الطفل والمؤسسة التعليمية. وقد قامت هذه الدراسة على عدة فروض أهمها اقتران المواقف الأبوية تجاه حقوق الطفل بالنموذج الثقافي السائد في الأسرة ؛ وأن الاعتراف بحقوق الطفل واحترام الأسرة لها يخضع لقبود المناخ الاجتماعي المحيط بالطفل داخل الأسرة والمؤسسة التعليمية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي وأسلوب دراسة الحالة كطريقة منهجية لتحديد دور التربية الوالدية في رفع وعي الأطفال بحقوقهم ، وتمثلت أداة الدراسة في استبيان تم تطبيقه على

١٥٠ فرد من الآباء الذين أبدوا استعدادهم للمشاركة في البحث وقد تم تقسيمهم وفقاً لطبيعة المجتمع إلى فئتين هما فئة الريف وتتكون من ٥٧ فرد منهم (١٥ لديهم أطفال في مرحلة ما قبل المدرسة - ٢٠ للمرحلة الابتدائية و ١٥ للمرحلة المتوسطة و ٧ للمدرسة الثانوية) وفئة الحضر وتتكون من ٩٣ فرد منهم (٢٥ لديهم أطفال في مرحلة ما قبل المدرسة - ٢٥ للمدرسة الابتدائية - ٢٥ للمدرسة المتوسطة - ١٨ للمدرسة الثانوية) ، بالإضافة إلى إجراء المقابلة حيث تم تقسيم الآباء إلى مجموعتين : مجموعة الريف ومجموعة الحضر وتتكون كل مجموعة من ١٢ فرد بواقع ٣ أفراد ممن لهم أبناء في كل مستوى تعليمي .

وقد أكدت النتائج على أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية ليست وحدها المسؤولة عن تحسين أساليب المعاملة الوالدية وسلوكهم تجاه حقوق الطفل ، إذ إن وعي الآباء بهذه الحقوق وتعزيز أنماط ثقافية جديدة مؤيدة للديمقراطية وسلوك طرق جديدة لعلاج المشكلات الأسرية يعد من أفضل السبل لتعزيز وجهات نظر الآباء تجاه حقوق الطفل.

كما لوحظ فرق كبير فيما يتعلق بخصائص الوالدين من المجموعة البحثية الحضرية والريفية في المستوى التعليمي إذ لوحظ انخفاض أعداد الآباء المتعلمين المنتمين للريف فضلاً عن طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يقومون به حيث تنتشر الأنشطة الزراعية والمهام التنفيذية في المناطق الريفية كما كشف مؤشر الدخل فارقاً بسيطاً في النسبة بين المجموعتين.

كما توصلت النتائج إلى :ارتباط المستوى التعليمي للآباء بمستوى وعيهم بحقوق الطفل ومدى ممارستهم لها ، وأن الأسر الحضرية هي الأكثر اهتماماً بتلبية الاحتياجات المادية والفكرية للأطفال وأقل اهتماماً بتلبية احتياجاتهم العاطفية.

٢- دراسة ميرى Meray (٢٠١٤ م).

بعنوان " حقوق الأطفال في المشاركة بكتب الدراسات الاجتماعية في تركيا " .

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى توزيع قضايا " حق الأطفال في المشاركة " المقدمة لطلاب مرحلة التعليم الثانوي بكتب الدراسات الاجتماعية التي نشرتها وزارة التعليم التركية للعام الدراسي ٢٠١٢ - ٢٠١٣ م.

تم استخدام أسلوب دراسة الحالة كأحد الأساليب المنهجية للدراسة ، كما تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى كأداة لجمع البيانات ، وتمثلت وحدة تحليل الدراسة في " حق الأطفال في المشاركة " وقد انقسمت هذه الوحدة إلى مجموعة من الفئات الداخلية الرئيسية تمثلت في : مشاركة الطفل في البيئة الأسرية ، مشاركة الطفل في البيئة المرسية ، مشاركة الطفل في السياسة الوطنية العامة ، مشاركة الطفل في الإعلام ، مشاركة الطفل في حماية البيئة والتنمية المستدامة ، مشاركة الطفل في البيئة الصحية ، مشاركة الطفل في البيئة القضائية ، ومشاركة الأطفال في المجتمع.

وقد تم تحليل البيانات عن طريق حساب التكرارات والنسبة المئوية أثناء فحص الكتب الدراسية . ومن أجل ضمان صحة العمل عند تحليل الكتب، تم فحص الكتب ككل، باستثناء جدول المحتويات ، المراجع، والفهرس.

وقد توصلت الدراسة إلى تدني نسبة تكرارات الموضوعات المتعلقة بحق الطفل في المشاركة بكتب الدراسات الاجتماعية ، حيث بلغت نسبة تكرارات الموضوعات المتعلقة بمشاركة الأطفال في البيئة المدرسية حوالي ٥٤.٤٦ % ، وجاءت نسبة مشاركة الأطفال في البيئة الأسرية حوالي ١٦.٩٦ % ، بينما بلغت نسبة تكرارات الموضوعات المتعلقة بمشاركة الأطفال في الإعلام حوالي ١١.٧٩ % وحوالي ٨.٥٧ % بالنسبة لموضوعات مشاركة الأطفال في حماية البيئة والتنمية المستدامة وحوالي ٥.٥٤ % للموضوعات المتعلقة بمشاركة الأطفال في السياسة العامة للدولة ، وحوالي ٠.١٨ % للموضوعات المتعلقة بمشاركة الأطفال في البيئة الصحية.

وقد أوصت الدراسة بإعادة هيكلة موضوعات كتب الدراسات الاجتماعية لتوزيع الموضوعات المتعلقة بحق الطفل في المشاركة بصورة فعالة وبشكل يحقق التوازن بين جميع أنواع المشاركة المختلفة.

٣- دراسة (كسابري Kassabri ، وين أرييه Ben-Arieh) ٢٠١٠م

بعنوان " المناخ المدرسي ووجهات نظر الأطفال تجاه حقوقهم : منظور متعدد الثقافات بين المراهقين العرب واليهود "

هدفت الدراسة إلى توضيح الفرق بين مستويات وعي الأطفال العرب واليهود لحقوقهم ، وتحديد أثر التنشئة الأسرية والبيئة المدرسية والهوية الثقافية لهم على إدراكهم لحقوق الطفل.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي لتناسبه مع طبيعة دراسته من خلال استعراضه للعديد من الأدبيات التي تناولت حقوق الأطفال في المجتمعات الغربية وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالموضوع، وقد اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة من أدوات جمع البيانات قُدم لمجموعة من الأطفال العرب واليهود ، وتمثلت عينة الدراسة في مجموع من الأطفال المقيمين بمدينة القدس بشقيها الشرقية والغربية ، وتنوعت أفراد العينة بين الأطفال المسلمين والمسيحيين واليهود الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢-١٤ سنة ، وبلغ حجم العينة ١٤٢٧ طفل منهم ٨١٠ طفل يهودي و٥٨٢ طفل عربي منهم ٣٧٢ مسلم و ٢١٠ طفل مسيحي ، وبلغت نسبة الإناث ٥٣,٩ % من حجم العينة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- وجود فروق بين الطلاب اليهود والعرب في مستوى الوعي بحقوق الطفل ، وأرجعت الدراسة أسباب هذه الاختلافات إلى الأسرة بنسبة ٨% والهوية الثقافية والوطنية بنسبة ١١% والمناخ المدرسي بنسبة ٢%.

- الأطفال اليهود أكثر وعياً ودعماً لحقوق الطفل مقارنة بالأطفال العرب.
- ارتفاع مستوى وعي الإناث بحقوق الطفل عن الذكور ، وقد أرجع الباحث ذلك إلى أن الحرمان من الشيء دائماً ما يكون دافعاً لمعرفته وزيادة الوعي به.

٤- دراسة (كيبينكسي Kepenekci) ٢٠١٠م

بعنوان " الحقوق الاجتماعية للأطفال في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في تركيا"

هدفت الدراسة إلى توضيح درجة اهتمام كتب الدراسات الاجتماعية في تناول الحقوق الاجتماعية للأطفال وذلك في كتب وزارة التربية والتعليم التي تقدمها لطلاب الصفوف الرابع والخامس والسادس والسابع بالتعليم الأساسي.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي كمنهجية أساسية في تناول الدراسة ، كما استخدمت الباحثة أسلوب تحليل المحتوى لتحليل مضمون كتب الدراسات الاجتماعية التي تقدم من الصف الرابع إلى الصف السابع وقد انقسمت وحدة التحليل إلى ثلاث فئات تمثلت في : الحق في الصحة ، الحق في الضمان الاجتماعي ، الحق في التعليم.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الكتب الدراسات الاجتماعية التي تقدم لتلاميذ الصفوف من الرابع إلى السابع تعرض العديد من القضايا المتعلقة بحقوق الطفل وحقوق الإنسان والمواطنة بهدف تنمية وعي التلاميذ بحقوقهم وكيفية استخدامها والوفاء بمسئولياتها ، وقد تنوعت الموضوعات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية للطفل في الكتب الدراسية كما يلي :

- حظيت كتب الصف السادس بأعلى نسبة من القضايا المتعلقة بحقوق الطفل الاجتماعية.
- جاءت أعلى نسبة من الموضوعات المتعلقة بحق الطفل في الصحة بكتاب الدراسات الاجتماعية للصف الرابع.
- جاءت أعلى نسبة من الموضوعات المتعلقة بحق الطفل في التعليم بكتاب الدراسات الاجتماعية للصف السادس.
- جاءت أعلى نسبة من الموضوعات المتعلقة بحق الطفل في الضمان الاجتماعي بكتاب الدراسات الاجتماعية للصف السابع.

تعليق عام على الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع حقوق الطفل ، وقد اتفقت جميع هذه الدراسات في طبيعة المنهج المستخدم في دراسة هذه الموضوعات فكان المنهج الوصفي هو الأساس التي اتبعته جميع الدراسات العربية والأجنبية ، وإن كانت هناك بعض الدراسات التي استخدمت بعض الأساليب المنهجية بالإضافة إلى المنهج الوصفي ، فكان أسلوب تحليل المحتوى الذي استخدمه علي عبد الكريم في دراسته "مدى تضمين مفاهيم حقوق الطفل في كتب التربية الاجتماعية والوطنية

للمرحلة الأساسية العليا في الأردن" وذلك لتحليل مضمون هذه الكتب وتحديد درجة توافر حقوق الطفل فيها ، كذلك استخدام أسلوب المسح الاجتماعي الذي استخدمته مها صلاح الدين ونجلاء محمد علي في دراستهما "إدراك معلمات رياض الأطفال لبعض حقوق الطفل في محافظة القليوبية من منظور تربوي ، دراسة ميدانية" وذلك للتعرف على مدى إدراك المعلمات لمبادئ حقوق الطفل.

كما استخدمت كاميليا فويكو وآخرون أسلوب دراسة الحالة في دراستهم " التربية الوالدية من أجل حقوق الطفل" بهدف تحليل العوامل التي تؤثر على المواقف والسلوكيات الوالدية تجاه حقوق الطفل.

وقد اتفقت الدراسات العربية والأجنبية في تحديد أهمية حقوق الطفل وضرورة تطبيقها ، كما اتفقت معها في وجود قصور حول حقوق الطفل لدى الكثير من القائمين على العملية التعليمية كالآباء والمعلمين وهو ما أكدته دراسة أمل سيد أحمد ودراسة مها صلاح الدين ونجلاء محمد علي ، كذلك اتفقت حول وجود العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على تطبيق حقوق الطفل وهو ما أكدته دراسة كاميليا فويكو وآخرون.

واختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة العربية والأجنبية في أنها تناولت البيئة المدرسية كمدخل أساسي لنشر الوعي بحقوق الطفل فيها بعد أن أثبتت الدراسات السابقة وجود القصور في وعي أفراد المجتمع المدرسي بحقوق الطفل والذي كان المنطلق الأساسي للدراسة الحالية ، حيث استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تأكيد ضعف الالتزام بتطبيق حقوق الطفل ووجود العديد من المعوقات التي تعوق تطبيقها.

وتتضمن الدراسة الحالة إطار نظري وآخر ميداني يمكن توضيحهما على النحو التالي :

أولا الإطار النظري ، ويتناول :

- حقوق الطفل التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة.
 - المشكلات التي تعوق تطبيق حقوق الطفل في مصر.
 - الأسس الفلسفية والفكرية التي تركز عليها مدرسة القرن الواحد والعشرين.
- ثانيا الإطار الميداني ، ويتناول الدراسة الميدانية وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث.
وفيما يلي عرض لهذه العناصر.

أولا الإطار النظري

المحور الأول : حقوق الطفل التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة.

تولي المجتمعات المتقدمة الأطفال اهتماما كبيرا ؛ إدراكا منهم لأهمية إعداد الأطفال إعدادا سليما يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة داخل المجتمع ، فعندما يهتم المجتمع بحاضرهم فإنه في ذات الوقت اهتماما بمستقبله فالأطفال هم شباب الغد وقادة المستقبل.

وإدراكا من المجتمع الدولي لأهمية مرحلة الطفولة تعددت مظاهر اهتمام العالم بحقوق الطفل في العصر الحديث خاصة في ظل الحروب والصراعات التي حدثت منذ بدايات القرن العشرين ، فكان إعلان جينيف عام ١٩٢٤م أول مرحلة من مراحل هذا الاهتمام تلاها مرحلة إعلان حقوق الطفل عام ١٩٥٩م بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٣٨٦ المؤرخ في ٢٠ / ١١ / ١٩٥٩م ، وأخيرا اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ من نوفمبر ١٩٨٩م ، وأصبحت واجبة التنفيذ في ٢ من سبتمبر ١٩٩٠م ، وتعد هذه الاتفاقية أول صك دولي ملزم للتعامل مع حقوق الطفل ، وتعد الاتفاقية الأكثر شمولا من سابقتها ، إذ تحتوي على اثنتان وأربعون مادة من الأحكام التفصيلية التي تركز حقوق الطفل في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ، من خلال توفير أعلى مستوى من المعايير الدولية والمبادئ التوجيهية للتنفيذ الإقليمي والوطني .

(Lee and Svevo-Cianci , 2009 , p.767)

وانطلاقا من اتفاقية حقوق الطفل بدأت جميع الدول الموقعة على هذه الاتفاقية - ومنها مصر - إصدار القوانين المنظمة لممارسات حقوق الطفل ، فأصدرت الحكومة المصرية القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦م الخاص بأحكام حماية الطفل ، والذي تضمن تحديد سن الطفل بثمانية عشر عاما ، وعدم إخضاع الطفل لأي نوع من أنواع العقوبات البدنية ، وعدم جواز توقيع العقوبات المقررة على للكبار على مرتكبي الجرائم من الأطفال ، فضلا عن التأكيد على إلزامية التعليم وتوفير الرعاية الصحية لهم بما في ذلك الرقابة على الأغذية الخاصة بهم .

وقد اتسمت التشريعات الخاصة بحقوق الطفل بعدة سمات تتمثل في : أن هذه الحقوق تهتم بتقديم الرعاية كحق أصيل من حقوق الطفل لا كمنحة يمكن سحبها في أي وقت وضمن حماية الأطفال من مواجهة الأخطار الطارئة كالحروب والكوارث ، وحمايتهم من الإكراه البدني أو النفسي أو المادي والمحافظة على حقوقهم حتى بلوغ السن التي تؤهلهم لإدارة تلك الحقوق ، ووضع النصوص القانونية التي تجرم من يخالف تلك التشريعات .

وقد عملت الأمم المتحدة على وضع العديد من الآليات اللازمة لتنفيذ حقوق الأطفال التي نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل وألزمت كافة الدول الموقعة على الاتفاقية بتنفيذها ، ومن أهم هذه الآليات ما يلي :

١. اتخاذ كافة التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير اللازمة لإعمال الحقوق التي تضمنها الاتفاقية.
٢. في حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فكل دولة ملزمة باتخاذ هذه الإجراءات إلى أقصى حدود مواردها المتاحة.
٣. في حالة عجز الموارد الخاصة بالدول فإنه يمكن تلبية تلك الحقوق في إطار التعاون الدولي.

٤. ألزمت الاتفاقية الدولة الموقعة عليها أن تراعي حقوق وواجبات الوالدين أو الأوصياء أو غيرهم من الأفراد المسؤولين قانوناً على أن يتم اتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية الملائمة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في سبيل الحفاظ على حقوق الطفل واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الحقوق ووضعها موضع التطبيق إلا أن ممارسة حقوق الطفل لا تتعدى الأطر والنصوص النظرية المتفق عليها فقط ، وذلك بسبب عدم اقتران حقوق الطفل بالمسئوليات الخاصة بالفرد والمجتمع تجاه الأطفال ، وبالتالي فإن تأكيد الحقوق مع إغفال المسئوليات له نتائج سلبية ولا يمكن من المحافظة على الحقوق على المدى البعيد إلا إذا تمت ممارستها بصورة فعلية.

(قناوي وقريش ، ٢٠١٣ ، ١٠٧)

وتتعدد حقوق الطفل وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩م لتشمل الحقوق المدنية والحقوق الاجتماعية والثقافية والحقوق الاقتصادية ، وفيما يلي عرض لأهم المبادئ التي تركز عليها هذه الحقوق كما حددتها الاتفاقية :

(منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، ٢٠١٥ ، ١-٢٣)

- الحق في عدم التمييز ، لأي سبب كان سواء : الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي.
- الحق في حماية الطفل من العقاب ، سواء بسبب مركز والديه أو أنشطتهم أو آرائهم أو معتقداتهم.
- الحق في ضمان الحماية والرعاية اللازمة لتحقيق رفاهة الطفل ومراعاة حقوق وواجبات والديه.
- الحق في حماية وتوفير الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للطفل حسب إمكانيات كل دولة.
- الحق في الحياة وفي البقاء والنمو الصحي السليم.
- الحق المدني في الحصول على اسم وجنسية ومعرفة الوالدين وتلقي رعايتهما.
- الحق في الاعتقاد والتعبير عن آرائه بحرية في جميع المسائل المتعلقة به والاهتمام بها وفقاً لسن الطفل ومستوى نضجه.
- الحق في حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها بما لا يخل باحترام حقوق الغير أو الإضرار بالأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة والآداب العامة.
- الحق في توجيهه لممارسة حقه بطريقة تنسجم مع قدراته المتطورة.
- الحق في الحماية من المعلومات والمواد التي تضر بصالحه.
- الحق في الحماية من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية.

- الحق في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه ، والحق في العلاج وإعادة التأهيل الصحي والحصول على خدمات الرعاية الصحية ممثلة في مكافحة الأمراض وسوء التغذية وتوفير الأطعمة المغذية ومياه الشرب النقية وحمايته من أخطار تلوث البيئة.
- الحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والاجتماعي.
- الحق في التعليم الذي يهدف إلى تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية ، وإعداده لحياة المسؤولة في مجتمع حر قائم على التفاهم والتسامح والمساواة.
- الحق في الراحة ووقت الفراغ ومزاولة الألعاب والأنشطة المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية.
- الحق في الحماية من الاستغلال الاقتصادي ، ومن أداء أي عمل يمثل إعاقة لتعليم الطفل أو يكون ضارا بصحته أو نموه البدني أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي.

المحور الثاني : المشكلات التي تعوق تطبيق حقوق الطفل في مصر.

تتنوع المشكلات التي تعوق دخول مبادئ حقوق الطفل موضع التنفيذ في المجتمع المصري، وترجع هذه المشكلات إلى الطبيعة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمجتمع ، وفيما يلي عرض لهذه المشكلات:

أولا المشكلات الثقافية والاجتماعية :

يتأثر الطفل خلال مراحل نموه بأبعاد ثقافية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبيئة التي يعيش فيها ، كما يتأثر بالمؤثرات التاريخية والثقافية التي يتميز بها مجتمعه ككل ، هذه الأبعاد الثقافية منها الإيجابي والسلبي ، وتمثل الأسرة الوسط الاجتماعي الأول الذي يحدد اتجاهات الأطفال تجاه حقوقهم ، فعلى الرغم من أن الأطفال يكتسبون خبراتهم في سياقات مختلفة كالأسرة والمدرسة والمجتمع، إلا أن دور الأسرة في تشكيل المواقف والمعتقدات يمثل الدور الأكبر.

إن قيم الوالدين ومعرفتهم ومعتقداتهم تجاه تلك حقوق الطفل من الممكن أن تنتقل إلى الأطفال بشكل مباشر من خلال مناقشة بعض القضايا المتعلقة بحقوقهم أو أعمال منح ومنع هذه الحقوق ، وتنتقل أيضا بشكل غير مباشر كما يحدث في بعض حالات حل الخلافات الأسرية ، كما تؤثر مواقف الأباء الاجتماعية والسياسية فيما يتعلق بحقوق الأطفال بشكل كبير في وعي الأطفال بحقوقهم ، إذ يتأثر الطفل كثيرا بثقافة الوالدين ، فالأسرة التي تقوم على تبادل وجهات النظر واحترام الآخر ومشاركة الأطفال في اتخاذ القرارات الأسرية تكون أكثر تدعيا لممارسة حقوق الطفل بشكل أكبر من الأسر التي لا تعطي أطفالها أي فرصة لمناقشة قضاياهم أو اتخاذ القرارات أو ممارسة الأدوار والمسئوليات الشخصية ، ومن ثم توجد علاقة طردية بين تسلط الوالدين وضعف وعي الطفل بحقوقه.

(Daya, _ , Badalib, Ruckc ; 2006,p.p 195-196)

ومن ثم فإن المشكلات الاجتماعية -على مستوى الأسرة والمجتمع- لها تأثير قوي على ضعف ممارسة حقوق الطفل في المجتمع المصري ، إذ تعد هذه المشكلات إما نتاجا لضعف قدرة أفراد الأسرة على التكيف مع المتغيرات العالمية أو ضعف وعيهم بأدوارهم ووظائفهم ومكانتهم ، لعل أبرز هذه المشكلات ، مشكلة التفكك الأسري الذي تعاني منه بعض الأسر المصرية ؛ حيث تأثرت الروابط الأسرية بالثقافات الوافدة ممثلة في سيطرة الفكر المادي وانتشار مجموعة من القيم السلبية كالأنانية والانتهازية مما أدى إلى ضعف الروابط الأسرية وتفككها وبالتالي إهدار الكثير من مظاهر حقوق الطفل ، كما أثر غياب الأم لفترات طويلة بسبب اضطرارها إلى الخروج للعمل على حقوق الطفل إذ لا يجد الطفل الإشباع النفسي المتمثل في شعوره باهتمام أمه ورعايتها له ، فضلا عن ما تستهلكه التكنولوجيا الحديثة من وقت الأسرة على حساب تلبية حقوق الطفل في الترويح والتواصل البناء مع أعضاء الأسرة مما يحد من قدرات الطفل الإبداعية والابتكارية. (شبكة ، ٢٠١٤ ، ٢٠٥-٢٠٦)

كما تؤثر الأنماط الثقافية للأسرة على مدى تلبيتها لحقوق الطفل ، ففي الدراسة التي أجرتها Camelia Voicu وآخرون تم تصنيف تلك الأنماط إلى ثلاثة أنواع تمثلت في :

(Voicu and others , 2015 , 1710)

النوع الأول ، وهو النوع التقليدي الدكتاتوري (وهو ما يمثل في دراستها ٥٥% من الأسر الريفية و ٣٠% من الأسر الحضرية) وهذا النمط يعزز القيم التي تتمحور حول سلطة الوالدين، وأن قرارهما هو القرار الوحيد في ويظهر ذلك في الكثير من المواقف اللفظية مثل : " لقد صنعت ما يجب أن تفعل ، سأقتلك ، افعل ما أقوله لك " ، فمثل هذه العبارات من شأنها زيادة تمثيل الطفل للاعتماد على إرادة الكبار، طالما كان الطفل في رعاية أبويه بغض النظر عن عمر الطفل مما يعزز امتثال الأطفال الصارم للقواعد ومن مظاهره أحادية التواصل ، بمعنى أن يكون الآباء فقط لهم الحق في التوجيه (الآباء فقط يتكلمون والأطفال يسمعون).

النوع الثاني ، وهو النوع التقليدي الإنساني (وهو ما يمثل ٤٥% من الأسر الريفية ، و ٣٥% من الأسر الحضرية) وقد ركز هذا النوع على القيم الدينية ، وتعزيز السلطة الوالدية ، إلا أنها تختلف عن النوع الأول في إمكانية التساهل مع الأطفال فمن حقهم ارتكاب الأخطاء ، ثم يغفر لهم ، فهي تؤكد على جودة العلاقات الأسرية - التواصل غير المتصادم ، والأمن العاطفي والإطار الأخلاقي لنمو الطفل.

النوع الثالث ، هو النموذج العصري (وهو ما يمثل ٣٥% من الأسر الحضرية ، ٠% من الأسر الريفية) ويتميز بالتسلسل الهرمي للأدوار داخل الأسرة، فكل من الآباء والأطفال لهم احتياجاتهم المختلفة الواجب توافرها بالتناوب أو بالتزامن ، وتتمثل القيم السائدة في التعاون، حرية التعبير واتخاذ القرار، والصدق، والاتصال ثنائي الاتجاه. وتعطي قيمة عظيمة ليس فقط للتعليم المدرسي بل التعليم "من أجل الحياة ، وتشكل هذه الأنواع الثلاثة طبيعة المجتمع المصري أيضا.

ثانياً المشكلات الاقتصادية:

لقد أدت التغيرات الاقتصادية التي شهدتها مصر منذ نهايات القرن العشرين ممثلة في التحول نحو ثقافة السوق الحر إلى ظهور العديد من المشكلات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية دون أن تحل المشكلات القديمة ، حيث عملت هذه التغيرات على زيادة الفجوة والتباين بين شرائح المجتمع المصري تمايزاً وفرصاً وانتماء ، الأمر الذي رسخ للطبقية مرة أخرى داخل المجتمع وبالتالي التفرقة بين الأطفال في المعاملة حتى في أبسط حقوقهم وهو التعليم حيث استحوذ أبناء الأغنياء وأصحاب النفوذ على التعليم المتميز وحرمان العديد من أبناء الفقراء -وهم الغالبية- من هذه النوعية من التعليم.

(عمار ، ٢٠١١ ، ٣٣)

ويعاني المجتمع المصري تحديات اقتصادية كبيرة تحد من تطبيق وممارسة حقوق الطفل ، إذ أثرت هذه التحديات الاقتصادية على انخفاض مستوى دخل أفراد المجتمع والذي يتضح من أن حوالي ٢٧.٨% من الشعب المصري تحت خط الفقر. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٥، ١٢) ومزامنة مع اهتمام الدولة بقضايا الطفل بتوقيعها على اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩م وصدور قانون الطفل المصري عام ١٩٩٦م ، شهد العقد الأخير من القرن العشرين تدهوراً كبيراً في مستوى معيشة الشريحتين الدنيا والمتوسطة في المجتمع المصري نتيجة تدهور أجور غالبية الشعب المصري بسبب التضخم والارتفاع الكبير للأسعار مما ضاعف الفجوة بين طبقات المجتمع المختلفة، حتى بدأت الطبقة الوسطى في التآكل والانهيار، إذ تم تخفيض الدعم في هذه الفترة من ٥٥٧٣,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١م إلى ١٣٤٨ مليون جنيه عام ١٩٩٥/٩٤م أي بنسبة ٨٢,٧٥% ، وبلغ الدعم عام ٢٠٠١/٢٠٠٠م حوالي ٤,٩ مليار جنيه مقابل ٥ مليار عام ٢٠٠٠/٩٩م ، ويرصد الزيادة السكانية في الفترة من ١٩٨١/٨٠م إلى ٢٠٠١/٢٠٠٠م والتي بلغت ٢٠ مليون نسمة وزيادة معدل التضخم في هذه الفترة تبين مدى جسامته تخفيض متوسط نصيب الفرد من الدعم.

(غنيم ، ٢٠٠٥ ، ١٢٥ ، ١٤١)

كل ذلك أدى إلى مزيد من القصور في تلبية حقوق الطفل في المجتمع ككل وفي المدرسة المصرية بصفة خاصة ، إذ يمثل الفقر أحد المعوقات الأساسية لالتحاق الطفل بالتعليم ، فضعف الموارد الاقتصادية للأسرة يجعلها عاجزة عن توفير النفقات الخاصة بتعليم أبنائهم المتعلقة بتوفير الأدوات المدرسية والكتب والانتقالات والدروس الخصوصية ، فكل ذلك يتجاوز إمكانياتهم الاقتصادية. ففي ظل هذا الاتجاه نحو خفض دعم الخدمات الاجتماعية التي تقدمه الدولة ظهر القصور الواضح في تمويل التعليم الأساسي في مصر الأمر الذي انعكس على توفير فرص تعليمية للأطفال في سن الاستيعاب فضلاً عن تدهور جودة الخدمة التعليمية المقدمة للمتحمقين بهذا النوع من التعليم خاصة مع زيادة أعداد التلاميذ المتحمقين بالتعليم الأساسي.

كما تميل الأسر الفقيرة إلى تعليم الذكور على حساب تعليم الإناث ، حيث بلغت نسبة الإناث في العمر من ٢٠ - ٢٩ سنة اللاتي أتممن التعليم الابتدائي حوالي ٤٠.٨% مقارنة بحوالي ٧١,٣% بين الذكور ، كما وصلت نسبة الذكور في العمر من ٢٠ - ٢٩ سنة الذين أتموا التعليم الثانوي في الطبقة الفقيرة حوالي ٥٠,٤% بما يعادل ضعف نسبة الإناث تقريبا التي وصلت حوالي ٢٦,١% ، بينما تختفي هذه الفجوة في المستويات المعيشية المرتفعة التي تتساوى فيها نسبة الذكور والإناث في الحصول على الفرصة التعليمية.

ونتيجة لخفض الدعم الموجه للخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة وارتفاع معدلات الفقر بين أفراد المجتمع المصري خاصة في بعض المناطق الريفية من صعيد مصر بلغ عدد الفتيات اللاتي لم يلتحقن بالتعليم الابتدائي في مصر وتتراوح أعمارهن بين ٦ و ١٠ سنوات أكثر من نصف مليون فتاة عام ٢٠١٠م ، في حين بدت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي مرتفع نتيجة للزيادة السكانية إلا أن الظروف الأسرية حتمت زيادة معدلات غياب الفتيات.

(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، ٢٠١٤ ، ٣٧)

كما أثرت العوامل الاقتصادية على صحة هؤلاء الأطفال المصريين ، ففي حين تكفل الدولة حصول كل طفل على كافة التطعيمات بصرف النظر عن مستوى الأسرة المعيشية لا يتجاوز الفرق بين نسب تطعيم الأطفال في الطبقة الغنية والفقيرة ٧% ، إلا أنه من الملاحظ ارتفاع معدلات الوفاة بين الأطفال الرضع للأسر الفقيرة بحيث بلغت ٤٢ حالة وفاة من بين كل ١٠٠٠ مولود حي في حين تنخفض هذه النسبة في الأسر الغنية لبتلغ حوالي ١٧ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي ، وهو ما يشير إلى أن احتمال الوفاة للأطفال الرضع بين الأمهات في الطبقة الفقيرة يصل نحو مرتين ونصف احتمال الوفاة للرضع للأمهات في الطبقة الغنية.

(مجلس الوزراء المصري ، ٢٠١٠ ، ١٠)

ثالثا مشكلة الزيادة السكانية

على الرغم من أن العنصر البشري يمثل ثروة أساسية للمجتمع تمكنه من إحداث التنمية في المجتمع في كثير من الدول المتقدمة ، إلا أن العنصر البشري في المجتمعات النامية ضعيفة الاقتصاد يمثل عبء على المجتمع ، ومن ضمن هذه الدول مصر ، إذ يعاني المجتمع المصري من الزيادة السكانية التي تعد من أكبر المشكلات التي يعانها المجتمع.

وبسبب الزيادة السكانية خاصة في ظل ضعف تفعيل الموارد الطبيعية وتدهور المجالات الاقتصادية في مصر ظهرت أنماط سلوكية اجتماعية غير مرغوب فيها تجاه الالتزام بقواعد حماية الطفل ممثلة في : قصور الرعاية الصحية وضعف المناخ الصالح لرعاية الطفل وضعف جودة الخدمات التعليمية والاجتماعية التي يتلقاها الطفل.

(حلاوة ، ٢٠١١م ، ٦١)

ولقد أثرت زيادة معدلات الفقر بين أفراد المجتمع المصري على زيادة معدلات السكان ، إذ ارتبط مستوى الإنجاب بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة حيث يرتفع مستوى الإنجاب بين الأسر

الفقيرة مقارنة بالأسر الغنية ، فقد بلغ متوسط إنجاب السيدات في العمر من ٤٠ - ٤٩ عاما ٥ مواليد أحياء لكل سيدة بينما ينخفض في الأسر الغنية إلى ٣ مواليد أحياء.

(مجلس الوزراء المصري ، ٢٠١٠ ، ٨)

وبالتالي فإن زيادة أعداد الأطفال داخل الأسرة في ظل معاناتها من الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدنية يؤدي إلى حرمان الكثير من هؤلاء الأطفال من حقوقهم المنوط بالأسرة توفيرها بالشكل الذي يضمن لهم حياة طبيعية.

وقد أدت الزيادة السكانية إلى تفاقم العديد من المشكلات التي كان لها تأثير مباشر على حقوق الطفل في المجتمع المصري إذ جعلت من النظام التعليمي مصدرا أساسيا للتمييز والتفرقة بين الأطفال المصريين من خلال ضعف القدرة على توفير الخدمة التعليمية عالية الجودة التي تؤهل هؤلاء الأطفال للمشاركة بفاعلية في خدمة المجتمع.

كما تعد مشكلة كثافة الفصول الدراسية من أهم المشكلات الناتجة عن زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم الأساسي في مصر والتي تؤثر بشكل كبير على كفاءة العملية التعليمية المقدمة للتلاميذ، واستمرارا لمشكلة زيادة أعداد التلاميذ المقبولين وضعف التمويل وارتفاع كثافة الفصول اضطرت بعض المدارس إلى العمل بنظام الفترتين ، الأمر الذي يزيد من تردي الخدمة التعليمية المقدمة.

وبهذا يتضح تشابك العوامل المختلفة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا والتي من شأنها إعاقة تلبية حقوق الطفل في المجتمع المصري ودخولها موضع التطبيق والتنفيذ.

المحور الثالث: الأسس الفلسفية والفكرية التي تركز عليها مدرسة القرن الواحد والعشرين.

تتغير طبيعة المجتمع وفلسفته باختلاف العصور ، ومن ثم تقوم مؤسساته بتدعيم هذه الفلسفة الجديدة ، وبما أن المدرسة إحدى المؤسسات الاجتماعية المهمة فإنها تسعى إلى نشر الوعي بفلسفة العصر بين أفراد المجتمع في مختلف المجالات ، ومن ثم فإن المدرسة في القرن الواحد والعشرين تسعى إلى تدعيم فلسفة هذا القرن بما يشهده من تغييرات سريعة ومتلاحقة.

ولقد شهد القرن الواحد والعشرين العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي لم يشهدها التاريخ الإنساني من قبل ، الأمر الذي حتم على القائمين على العملية التعليمية ضرورة مراعاة هذه التغيرات التي لا بد أن ينعكس آثارها على فلسفة وأدوار التعليم في العصر الحديث.

ومن ثم أصبح حتميا على النظام التعليمي في هذا القرن الجديد أن يتمثل دوره في توفير بيئة تعليمية عادلة تعمل على احترام حقوق الأفراد بصورة واضحة ، ليس فقط كمبادئ عامة يرددها الكثير ولكن كممارسة فعلية من خلال توفير بيئة تتوافر فيها هذه المبادئ خلال الممارسات اليومية للطلاب وضمن الموضوعات الدراسية التي يدرسونها وتصميم مجموعة من الأنشطة اللازمة لدعم وتطوير المهارات الشخصية والاجتماعية والتعليمية للطلاب وإعدادهم كمواطنين منتجين ، وبالتالي أصبح

الغرض الأساسي من التعليم يتمثل في تنمية القدرات الأساسية التي تركز على التعلم أكثر من التعليم، وتدعيم قيم التعددية واحترام الآخر والتحول من التفكير في الذات إلى التفكير في الآخر للوصول إلى التعايش الإيجابي على أسس تتمثل في القيم والاحترام والتنوع.

(Carneiro and Draxler , (2008) , p.p.135-146)

فالتعليم يعد حقا من أهم الحقوق من حقوق الطفل ، وذلك لأن التعليم كما أنه حق أساسي من حقوق الطفل ، إلا أنه المسئول الأول عن تحقيق باقي الحقوق الأخرى ، من خلال رفع مستوى وعي أفراد المجتمع بهذه الحقوق ، بوصف التعليم المسئول الأهم في رفع مستوى وعي المجتمع. ولعل المدرسة هي المؤسسة الأولى التربوية والرسمية التي من شأنها الحفاظ على حقوق الطفل وممارستها ممارسة عملية تطبيقية لا فقط مجرد شعارات رنانة يستخدمها القائمون على تربية النشء في هذه السن المبكرة ، وهذا ما سيتم إلقاء الضوء عليه لاحقا.

ومن هذا المنطلق فقد تطورت النظرة الحديثة للمدرسة ليس فقط بوصفها مجرد مؤسسة لتلقي العلم وإنما مؤسسة تعليمية ذات وظيفة اجتماعية مساندة لتطورات الحياة الاجتماعية ، كما تغيرت النظرة الحديثة لمدرسة القرن الواحد والعشرين بأنها مجتمع صغير وأنها أحد الأجهزة المجتمعية التي يدرّب عن طريقها المتعلمون على العمل الجماعي وتحمل المسؤولية. (عطيفي ، ٢٠٠٩م ، ١١٢٥) وتعد مدرسة القرن الواحد والعشرين من أهم صيغ المؤسسات التعليمية التي تكفل حقوق الطفل بوصفها مدرسة مراعية لاحتياجات الطفل ، حيث تقوم فلسفتها على التأكيد على النمو الشامل والمتكامل لشخصية المتعلمين والإيمان بتطبيق ديمقراطية التعليم من خلال تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وتربية المتعلمين على قيم التسامح والتعاون والعدالة والمساواة وإعدادهم لمقاومة كل أشكال التفرقة والتمييز. (المهدي ، ٢٠٠٩ ، ١٥٧-١٥٨) ، ومن ثم يكون لها دور فعال في الوعي بحقوق الطفل بالمجتمع.

كما تهتم مدرسة القرن الواحد والعشرين بتعزيز مفهوم الحياة الديمقراطية من خلال احترام الشخصية الفردية ، فعندما تسود الطمأنينة داخل المدرسة يتمتع المتعلمون فيها بالثقة بالنفس وبالزملاء وبالمعلم ويسودها الاحترام المتبادل والاهتمام بمشكلات زملائهم. (عطيفي ، ٢٠٠٩ ، ١١٢٥) ولذلك ظهرت العديد من التسميات التي أطلقت على هذه النوعية من المدارس والتي من شأنها إظهار مدى اطلاعها بمهام الحفاظ على حقوق الطفل ، ومن هذه التسميات : مدرسة القرن الواحد والعشرين ، مدرسة المستقبل ، المدرسة الذكية ، المدرسة الصديقة للطفل ، كل هذه التسميات عبارة عن مصطلحات هدفها في النهاية خدمة الطفل وتلبية احتياجاته وحقوقه وإكسابه القدرة على معرفتها والحفاظ عليها وتحديد واجباته تجاه مجتمعه وكيفية أدائها ، وفيما يلي عرض لفلسفة وأهداف وملامح هذا النمط من المدارس.

• فلسفة مدرسة القرن الواحد والعشرين.

ترتكز فلسفة مدرسة القرن الواحد والعشرين على التسليم بأن الطفل لا ينمو نموا سليما إلا إذا توافرت له بيئة تربوية مناسبة ، غنية بالمتغيرات والمحفزات التي تتحدى طاقاته وقدراته وتعمل على تنمية قدراته الجسمية والنفسية والاجتماعية والعقلية ، لكي ينمو الطفل في ظل خبرات تربوية مقصودة يكتسب أثناءها العديد من الخبرات التي توجه نشاطه وتؤدي إلى تحقيق وجوده كإنسان ، وذلك لأن التقصير في توفير البيئة التربوية التي تساعد على تنمية الطفل يؤدي إلى فشل واضطرابات في حياة الطفل المستقبلية.

إن تعليم القرن الواحد والعشرين يعد نوعا من أنواع التعليم غير التقليدي ، الذي ارتبط منذ نشأته بفكرة تحرير الإنسان والدفاع عن حقوقه المتعلقة بتوجيهه الذاتي لحياته والتحكم بعقله وبأفكاره وتقدير مصيره ، ومقاومة السبل التي تعوقه عن تحقيق ذلك ، سواء كان في صورة تدخل الآخرين في شئونه الخاصة وفي اختياراته أو محاولة تشكيله والتأثير عليه ثم استخدامه في النهاية كأداة تخدم غرضا ما ، فيصبح تارة أداة تساعد على تحقيق الانتعاش الاقتصادي في مجتمع عالمي يقوم على تكنولوجيا المعلومات وتارة أخرى أداة لتحقيق التماسك الاجتماعي وتلبية مطالب المواطنة الصالحة والمسئولية الاجتماعية.

وبالتالي فإن هذا النمط من المدارس يسعى إلى بناء الإنسان والتأكيد على قدراته فيكون الإنسان هو الغاية وليس وسيلة لتحقيق طموحات المجتمع.

• أهداف مدرسة القرن الواحد والعشرين.

تتعدد أهداف مدرسة القرن الواحد والعشرين لتشمل : (العدل ، ٢٠٠٩ ، ٢٢١-٢٢٢)

١. توفير بيئة تعليمية تفاعلية محفزة يكون فيها المتعلم إيجابيا ، مما يساعد في تنمية الاتجاهات الإيجابية للمتعم نحو المواد الدراسية وبيئة التعلم.
٢. تفريد عملية التعلم حسب قدرات وميول واتجاهات وسرعة كل متعلم.
٣. إتاحة فرصة التجريب للطلاب دون رهبة أو خوف.
٤. إتاحة المزيد من الحرية التعليمية عند ممارسة التعلم ، فإطلاق هذه الحريات يزيد من طاقات العقول لأنه يشجعه على فتح الحوار مع المتعلم ويسمح له التفكير في نسق مفتوح واختيار ما يحتاج من بدائل تعليمية مما يعمق من معالجته لمعلوماته.

• المبادئ الأساسية لمدرسة القرن الواحد والعشرين

ترتكز مدرسة القرن الواحد والعشرين على العديد من المبادئ الأساسية التي تعزز قيم حقوق الطفل خاصة والإنسان عامة ، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي : (عطيفي ، ٢٠٠٩ ، ١١٢٨-١١٣١)

١. تنمية بيئة تعليمية واجتماعية تدعم العدالة من خلال : استقبال جميع أعضاء المجتمع المحيط ليستفيدوا من مرافقها وتسهيلاتهما ، تنوع محتويات المكتبة المدرسية من الكتب التي تراعي الثقافات المتنوعة للمتعلمين بعيدا عن العصبية والطائفية والمذهبية ، فضلا عن التزام المدرسة بعدالة التعامل مع الجميع كقاعدة أساسية للتعامل.
٢. الالتزام بمبدأ المشاركة والديمقراطية وعملياتها من خلال : توفير الأنظمة والتعليمات التي تتيح للمتعلمين وأعضاء المجتمع المحلي بث وجهات نظرهم وتمير اقتراحاتهم وتغيير سياساتهم المدرسية نحو الأفضل ، ووضع لائحة شرف بين المعلمين والمتعلمين لتحديد السلوكيات المرغوب فيها وغير المرغوب فيها.
٣. الاهتمام بالتنوع الثقافي والحرص على الثقافة المشتركة بين الشعوب مع إعطاء خصوصية لكل مجتمع بما يتناسب مع دينه وقيمه وعاداته ، من خلال : تركيز المناهج الدراسية على حقيقة أن البشر جميعا يشتركون في الأحاسيس والسلوكيات مهما كانت ثقافتهم ودياناتهم ، والتعرف على إسهامات شعوب العالم المختلفة في المعارف المختلفة وبناء الحضارات ، وتوفير قنوات اتصال متنوعة للاتصال بأولياء الأمور مع الاهتمام بالتركيب العائلي والثقافي واللغوي وديني والحاجات الاجتماعية والاقتصادية والتوقعات داخل المجتمع.
٤. الالتزام بالتعليم للحياة في عالم سريع التغير والتبدل ، من خلال : تعزيز مفهوم المواطنة ، وتوفير فرص الحوار والمناقشة حول المستقبل الذي يفضل أن يحدث بقيمه وألوياته.
٥. الاهتمام بقيم المجتمع وقيم الفرد وكرامة الأفراد والعلاقات الشخصية المتداخلة ، من خلال : الاعتراف بقيمة احترام الذات الإيجابي ، وتعزيز الاحترام المتبادل بينها وبين المجتمع.
٦. المحافظة على الانسجام بين القيم والمبادئ وممارساتها.

• أدوار مدارس القرن الواحد والعشرين :

حددت الرابطة الأمريكية لمديري المدارس العديد من الأدوار التي تهتم بها مدرسة القرن الواحد والعشرين ، من هذه الأدوار ما يرتبط ارتباطا أساسيا بحقوق الطفل ، ولعل أهمها :

(وثيرو ، ولونج ، وماركس ، ٢٠٠٨م ، ٢٣-٢٤).

- توفير فرص تعليمية على درجة عالية من الكفاءة لجميع التلاميذ.
- يقوم المنهج على معالجة مشكلات حياتية حقيقية وقضايا ذات أهمية للإنسانية.
- تدريب التلاميذ على اتخاذ القرارات السليمة والتعبير عن القيم الديمقراطية.
- توفر المباني المدرسية بيئة تعليمية آمنة مطمئنة محفزة تسهم في إشباع الرغبة في التعليم وتحقيق مستويات من الإنجاز.

- يدرس التلاميذ الثقافات الأخرى ويقدررون ويحترمون التنوع ويعتبرون العالم امتدادا للحي الذي يعيشون فيه.

- تشجع المدارس على الإبداع والعمل الجماعي على جميع المستويات ويساعد المدرسون التلاميذ في تحويل المعلومات إلى معرفة والمعرفة إلى حكمة.

- يركز تقدير تقدم التلاميذ بدرجة كبيرة على أدائهم مع مراعاة مواهبهم الفردية وقدراتهم وتطلعاتهم.

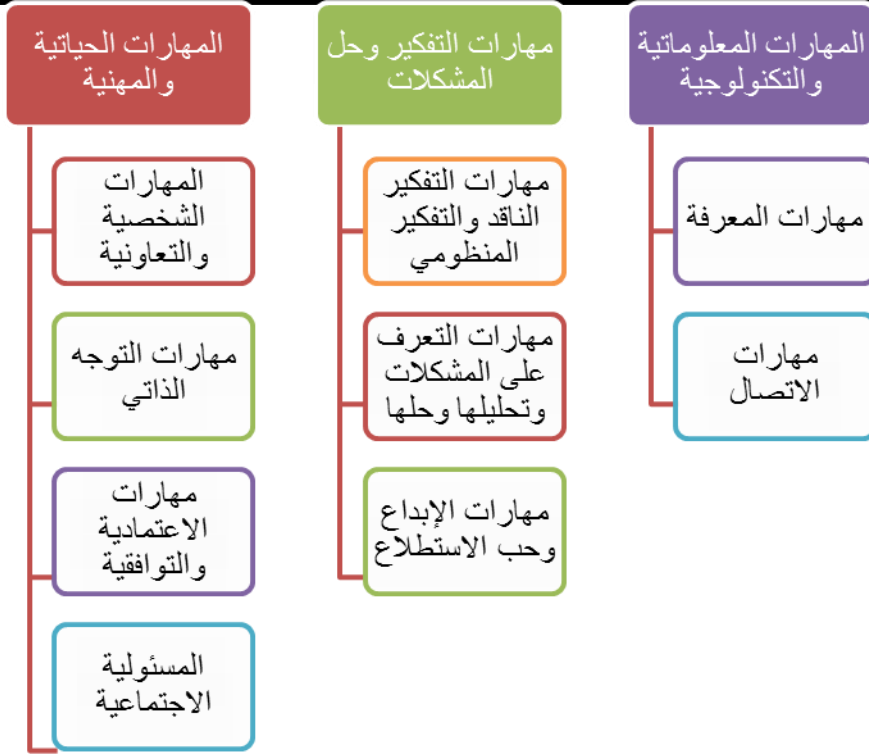
فالتعليم التقليدي يركز على حاجات الكبار أكثر من التلاميذ أنفسهم ومن ثم لابد أن يقوم التعليم البديل بالاهتمام بمواهب التلاميذ وتنمية قدراته.

كما تؤكد مدرسة القرن الواحد والعشرين على نمط مغاير للنمط التقليدي للتعليم ، يرتكز هذا النمط على التدفق الحر للأفكار والإيمان بقدرات الطلاب على حل المشكلات واستخدام التفكير النقدي لتقييم الأفكار والاهتمام بالصالح العام واحترام كرامة الأفراد والأقليات وتشجيع فهم القيم الديمقراطية والسعي إلى نشر أسلوب الحياة الديمقراطي في المجتمع ، ومن ثم يقوم التعليم غير التقليدي في القرن الواحد والعشرين على عدد من المؤشرات :

- ١- احترام الأطفال بوصفهم غايات في حد ذاتهم وليسوا مجرد وسائل لغايات اقتصادية أو ثقافية.
- ٢- التوازن بين الانفتاح على الأيديولوجيات وعدم التمسك بأيديولوجية واحدة ، فالتوازن لا يعني الحل الوسط بين الذاتية الجمعية (الفردية والمجتمع) أو بين الحرية والقسر ، بل هو علاقة ديناميكية تحمل التوتر بين الخيارات للوصول إلى التكامل حيث تستدعي ظروف التركيز على الفردية بينما تتطلب أوضاع أخرى أن نضع الصالح العام فوق المصلحة الخاصة وفوق الرغبات الشخصية.

• مهارات طلاب مدرسة القرن الواحد والعشرين.

تتنوع المهارات التي تعمل مدرسة القرن الواحد والعشرين على إكسابها التلاميذ ، إذ لا تقتصر فقط على المهارات الذهنية أو المعرفية وإنما تتعدد لتشمل كثير من المهارات التي التي فرضتها التغيرات والتحولات التي شهدتها القرن الواحد والعشرين ، فالتلاميذ في هذا العصر في حاجة إلى اكتساب مهارات التفكير الناقد والعمل التعاوني وتحليل المعلومات وحل المشكلات واتخاذ القرار ، ومن ثم تصنف هذه المهارات إلى ثلاث فئات أساسية كما يحددها الشكل التالي :



شكل رقم (١)

المهارات التي تدعمها مدرسة القرن الواحد والعشرين

المصدر: (سري وحسن ، ٢٠٠٩م ، ص ٥١٨).

يوضح الشكل السابق مدى تدعيم المهارات التي تقوم عليها مدرسة القرن الواحد والعشرين لحقوق الطفل ووضعها موضع التنفيذ من خلال إتاحة الفرصة للطفل للحصول على المعرفة وتوظيفها في حل المشكلات التي تواجهه داخل المجتمع.

ثانياً الإطار الميداني

إجراءات الدراسة الميدانية

وتتمثل إجراءات الدراسة الميدانية في الخطوات التالية :

١- تحديد أداة الدراسة الميدانية :

وتتمثل أداة الدراسة الميدانية في استبانة قام الباحث بتصميمها لجمع المعلومات والبيانات من

خلال التعرف على وجهات نظر أفراد العينة حول محوري الاستبانة الممثلين في :

المحور الأول : واقع تطبيق ممارسات حقوق الطفل داخل المؤسسات التعليمية.

المحور الثاني : المشكلات التي تعوق دور المدرسة عن تطبيق حقوق الطفل.

٢- تحديد أهداف الدراسة الميدانية :

قام الباحث بوضع الاستبانة للتعرف على واقع قيام أفراد المجتمع المدرسي بتلبية حقوق الطفل ،

ثم تحديد أهم المشكلات التي تعوق المدرسة عن دورها في تلبية حقوق الطفل.

٣- إعداد الصورة الأولية للاستبانة :

قام الباحث بصياغة مفردات الاستبانة الخاصة بمحورها ، ورُوعي أن يكون في نهاية بعض المفردات سؤال مفتوح لإتاحة الفرصة للمستفتين لإضافة أمثلة تتعلق بكيفية تلبية حقوق الطفل - من وجهة نظرهم-، كما رُوعي أيضاً أن تكون الاستبانة في صورة مقياس ثلاثي " بدرجة كبيرة - بدرجة متوسطة - بدرجة قليلة " .

٤- صدق الاستبانة :

يقصد بصدق الاستبانة مدى قدرتها على أن تقيس ما وضعت لقياسه، وهذا يعني أن مفردات محوري الاستبانة ، يجب أن تقيس السمة المراد قياسها ، أو أن تحقق الهدف الذي من أجله وضعت تلك المفردات.

وقد استخدم الباحث نوعين من أساليب قياس الصدق للتأكد من ارتفاع درجة صدق الاستبانة في تحقيق الأهداف الموضوعية لها ، وقد تمثل ذلك في :

أ- صدق المُحكِّمين :

قام الباحث بعرض الاستبانة في صورتها المبدئية على عدد (١٠) من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجال أصول التربية لاستطلاع آرائهم في : (انتماء المفردات لكل محور - ومناسبة صياغة المفردات - وما ينبغي حذفه أو إضافته أو تعديله من المفردات - وملاءمة درجة الاستبانة على المفردات) لتحديد صدق المحتوى ومدى انتماء كل مفردة للمحور الذي تقيسه ، وتم إجراء التعديلات المقترحة من السادة المُحكِّمين ، والتي تركزت أهم ملاحظاتهم في:

- تصنيف المفردات حسب اتفاقها في الهدف.

- تعديل صياغة بعض المفردات.

- حذف بعض العبارات المكررة.

ب- صدق التكوين للاستبانة:

قام الباحث بتطبيق الاستبانة في صورتها المبدئية على عينة استطلاعية عشوائية بلغ عددها (ن = ٥٠) من معلمي مدارس التعليم الأساسي بمحافظة بورسعيد وذلك لحساب صدق الاتساق الداخلي (صدق التكوين) عن طريق حساب معاملات الارتباط بين مجموع درجات كل محور والدرجة الكلية للاستبانة فكانت قيم معاملات الارتباط كما هو موضح بجدول (١).

جدول (١)

قيم معاملات الارتباط بين مجموع درجات المحاور والدرجة الكلية للاستبانة

المحاور	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	٠.٩٧٧	٠.٠١
الثاني	٠.٩٦٤	٠.٠١

ويتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط بين مجموع درجات المحورين والدرجة الكلية للاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ أي أنه يوجد اتساق ما بين محوري الاستبانة والدرجة الكلية مما يشير إلى أن الاستبانة على درجة مناسبة من الصدق.

٥- الصورة النهائية للاستبانة:

بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، بناءً على مقترحات وملاحظات السادة المُحَكِّمِينَ ، أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية.

٦- ثبات الاستبانة :

يقصد بثبات الاستبانة أن تكون على درجة من الدقة والإتقان فيما تزود به من بيانات (أبو حطب وعثمان ، ١٩٩٧م ، ١٠١) ويعتمد ثبات الاستبانة اعتماداً مباشراً على ثبات ما تحتويه من مفردات ، وقد استخدم الباحث نوعين من طرق قياس الثبات ، تمثلاً فيما يلي :

أ - طريقة معامل ألفا لكرونباخ :

حيث تم حساب ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا Coefficient Alpha في حالة حذف درجة المفردة من الدرجة الكلية للاستبيان، فبلغت قيمة معامل ألفا للاستبيان (٠.٧١١).

ب - طريقة التجزئة النصفية:

وللتحقق من ثبات الاستبانة ككل تم استخدام طريقة التجزئة النصفية Split half وبلغت قيمة معامل الارتباط بين نصفي الاستبانة (٠.٧٦٧).

٢- عينة الدراسة الميدانية :

وتنقسم عينة الدراسة إلى نوعين ، هما :

أ- العينة الاستطلاعية :

قام الباحث باختيار عينة استطلاعية مكونة من (٥٠) فرد للتأكد من مدى ثبات الاستبانة.

ب- العينة الفعلية :

قام الباحث باختيار عينة الدراسة من معلمي بعض مدارس التعليم الأساسي بمحافظة بورسعيد بالطريقة العشوائية ، وقد بلغ إجمالي عدد أفراد عينة الدراسة الميدانية ٤٤٠ فرداً انقسمت إلى ٢٥٥ من إدارة شمال و ١٨٥ من إدارة جنوب التعليمية ، ويصف الجدول رقم (٢) عينة الدراسة.

جدول رقم (٢)

عينة الدراسة الميدانية

النسبة	العدد	الإدارة
٥٧.٩٥%	٢٥٥	شمال
٤٢.٠٥%	١٨٥	جنوب
١٠٠%	٤٤٠	الإجمالي

٣- المعالجة الإحصائية :

- تهدف عملية التحليل الإحصائي للنتائج إلى التعرف على درجة الاتفاق التي حصلت عليها كل مفردة من المفردات في محوري الاستبانة ، وقد سارت عملية التحليل الإحصائي على النحو التالي:
- تم تقدير الأوزان الرقمية لدرجة الموافقة لكل بند من هذه الأسئلة كما يلي:
- حساب عدد تكرارات الاستجابة (ت) ، لكل درجة موافقة لكل مفردة.
 - إعطاء درجة وزنية (د) = (ثلاث درجات لأعلى درجة موافقة ، درجتان لمتوسط درجة الموافقة ، ودرجة واحدة لأقل درجة موافقة) ، وذلك لكل مفردة.
 - ضرب عدد تكرارات الاستجابة (ت) لكل درجة موافقة في الدرجة الوزنية المعطاة لدرجة الموافقة (د) لكل مفردة على حده.
 - حساب درجة الموافقة النهائية على كل مفردة ، وذلك بجمع حواصل ضرب التكرارات في الدرجة الوزنية المعطاة لدرجة الموافقة على العبارة مج (ت×د).
 - اختبار (ت) T test لتحديد الفرق بين استجابات معلمي إدارة شمال التعليمية وإدارة جنوب التعليمية بمحافظة بورسعيد.
- وفيما يلي عرض لاستجابات أفراد العينة حول محاور الاستبانة :

جدول رقم (٣)

استجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق ممارسات حقوق الطفل داخل المؤسسات التعليمية

م	المفردة	نسب توزيع استجابات أفراد العينة			الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	فئة المتوسط	الترتيب
		درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة				
١	يوحد أعضاء المجتمع المدرسي بين التلاميذ الذكور والإناث في المعاملة.	99.3	0.07	0.0	0.08	2.99	كبيرة	١
٢	يحترم أعضاء المجتمع المدرسي حرية الطفل في التفكير وطرح الأسئلة.	88.9	8.0	3.2	0.43	2.86	كبيرة	٧
٣	سلوكيات إدارة المدرسة تراعي حقوق الطفل.	81.4	14.5	4.1	0.51	2.77	كبيرة	١٥
٤	تعمل المدرسة على تشجيع الطفل على الاستقلالية من خلال تنمية مفاهيم احترام وتقدير الذات.	69.1	23.4	7.5	0.62	2.62	كبيرة	٢٠
٥	تدرب المدرسة التلاميذ على اتخاذ القرارات السليمة والتعبير عن القيم الديمقراطية.	22.5	57.3	20.2	0.65	2.02	متوسطة	٣٨
٦	تشجع المدارس على الإبداع والعمل الجماعي على جميع المستويات.	15.2	64.5	20.3	0.59	1.95	متوسطة	٣٩

م	المفردة	نسب توزيع استجابات أفراد العينة			الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	فئة المتوسط	الترتيب
		درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة				
٧	تهتم المدرسة بتشجيع التلاميذ للتعبير عن رأيهم في القضايا المختلفة.	38.9	52.0	9.1	0.63	2.30	متوسطة	٣٠
٨	تنفذ المدرسة برامج للكشف عن مواهب التلاميذ والطاقات الإبداعية لديهم.	33.4	46.8	19.8	0.72	2.14	متوسطة	٣٤
٩	يتوافر بالمدرسة بيئة تعليمية عادلة تعمل على احترام حقوق الأفراد.	67.0	29.8	3.2	0.54	2.64	كبيرة	١٩
١٠	تهتم المدرسة بتحقيق المساواة بين جميع التلاميذ في الحقوق والواجبات.	92.0	8.0	0.0	0.27	2.92	كبيرة	٣
١١	تهتم المدرسة بتفريد التعليم حسب قدرات وميول التلاميذ.	24.5	64.1	11.4	0.59	2.13	متوسطة	٣٥
١٢	توفر المدرسة فرص تعليمية على درجة عالية من الكفاءة لجميع التلاميذ.	17.7	73.6	8.6	0.51	2.09	متوسطة	٣٧
١٣	تهتم المدرسة بتنمية التلميذ وجدانيا من خلال تنشئته على قيم السماحة والتعاون واحترام الآخرين.	84.1	15.2	0.7	0.39	2.83	كبيرة	٨
١٤	تتنوع محتويات المكتبة المدرسية من الكتب لتراعي مستويات التلاميذ المختلفة.	28.2	65.0	6.8	0.55	2.21	متوسطة	٣٢
١٥	تساعد المدرسة التلميذ على التكيف الاجتماعي مع بيئته من خلال الرحلات البيئية.	53.6	41.1	5.2	0.60	2.48	كبيرة	٢٧
١٦	تستخدم المدرسة أساليب تربية مناسبة لترغيب الطفل في التعليم.	58.0	37.0	5.0	0.59	2.53	كبيرة	٢٢
١٧	تتم عملية التعلم من خلال تحفيز التلاميذ على حل المشكلات.	27.7	55.7	16.6	0.66	2.11	متوسطة	٣٦
١٨	تعزز المدرسة مفهوم الحياة الديمقراطية من خلال احترام الشخصية الفردية.	66.1	27.3	6.6	0.61	2.60	كبيرة	٢١
١٩	يدرس التلاميذ الثقافات المختلفة مما يجعلهم يقدرون ويحترمون التنوع.	56.6	39.5	3.9	0.57	2.53	كبيرة	٢٣
٢٠	تعقد المدرسة ندوات لتوعية التلاميذ بحقوقهم وواجباتهم.	29.3	56.1	14.5	0.65	2.15	متوسطة	٣٣

م	المفردة	نسب توزيع استجابات أفراد العينة			الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	فئة المتوسط	الترتيب
		درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة				
٢١	تهتم المدرسة بعمليات التثقيف الصحي للتلاميذ.	82.5	14.8	2.7	0.47	2.80	كبيرة	١١
٢٢	تمثل لائحة الانضباط المدرسي تجسيدا واضحا لحقوق الطفل.	83.9	14.3	1.8	0.43	2.82	كبيرة	٩
٢٣	توفر المباني المدرسية بيئة تعليمية آمنة مطمئنة محفزة تسهم في إشباع الرغبة في التعليم والإنجاز.	55.0	42.7	2.3	0.54	2.53	كبيرة	٢٤
٢٤	تهتم المناهج التعليمية بتوضيح حقوق الطفل.	80.7	18.2	1.1	0.43	2.80	كبيرة	١٢
٢٥	تتضمن المناهج التعليمية أمثلة عن التسامح والعدالة والمساواة.	90.7	9.3	0.0	0.29	2.91	كبيرة	٤
٢٦	تركز المناهج على أن البشر جميعا متساوون مهما اختلفت ثقافتهم ودياناتهم.	93.6	6.4	0.0	0.24	2.94	كبيرة	٢
٢٧	يقوم المنهج الدراسي على معالجة مشكلات حياتية حقيقية وقضايا ذات أهمية للإنسانية.	81.4	14.5	4.1	0.51	2.77	كبيرة	١٦
٢٨	يعكس المبنى المدرسي شعورا باحترام الطفل وحقوقه.	42.5	49.8	7.7	0.62	2.35	كبيرة	٢٩
٢٩	يتوافر بالمدرسة ملاعب لممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة.	60.5	31.1	8.4	0.65	2.52	كبيرة	٢٥
٣٠	يتوافر بالمدرسة حجرات لممارسة الأنشطة الفنية.	56.6	36.6	6.8	0.62	2.50	كبيرة	٢٦
٣١	يتوافر بالمدرسة نادٍ للعلوم.	56.6	35.0	8.4	0.65	2.48	كبيرة	٢٨
٣٢	تهتم المدرسة بمراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ.	72.0	25.7	2.3	0.51	2.70	كبيرة	١٧
٣٣	توفر المدرسة الوسائل التعليمية المختلفة لمراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ.	77.5	22.5	0.0	0.42	2.78	كبيرة	١٤
٣٤	تراعى طرق التدريس المستخدمة الفروق الفردية بين التلاميذ.	70.7	28.2	1.1	0.48	2.70	كبيرة	١٨
٣٥	توفر المدرسة أنشطة تعليمية متنوعة ملبية لاحتياجات التلاميذ الاجتماعية والتعليمية.	82.3	15.5	2.3	0.45	2.80	كبيرة	١٣
٣٦	يتوافر للتلميذ الأمن وعدم تعرضه لأي شكل من أشكال العنف المادي أو المعنوي.	82.3	16.4	1.4	0.43	2.81	كبيرة	١٠

م	المفردة	نسب توزيع استجابات أفراد العينة			الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	فئة المتوسط	الترتيب
		درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة				
٣٧	تستخدم المدرسة العقاب البدني كأسلوب أساسي من أساليب العقاب.	5.0	6.6	88.4	1.17	قليلة	٤١	
٣٨	تستخدم المدرسة العقاب النفسي كأسلوب أساسي من أساليب العقاب.	7.3	2.7	90.0	1.17	قليلة	٤٢	
٣٩	يمثل حرمان الطفل من المشاركة في بعض الأنشطة أسلوب أساسي من أساليب العقاب المستخدمة.	19.1	7.7	73.2	1.46	قليلة	٤٠	
٤٠	يتم قياس مدى تقدم كل تلميذ مقارنة بنتائج زملائه.	90.2	9.8	0.0	2.90	كبيرة	٥	
٤١	يتم تقييم أداء التلميذ في ضوء اختبارات تعتمد على الورقة والقلم فقط.	88.6	11.4	0.0	2.89	كبيرة	٦	
٤٢	توفر المدرسة آلية يستطيع التلاميذ من خلالها تجميع وتقدير وتقويم إنجازاتهم.	40.5	48.4	11.1	2.29	متوسطة	٣١	

اتفقت أفراد العينة بنسبة ٩٩.٣% على أنه لا يوجد تمييز في معاملة أفراد المجتمع المدرسي بين التلاميذ الذكور والإناث مما يؤكد على توافر مبدأ أساسي من مبادئ حقوق الطفل بمدارس التعليم الأساسي بمحافظة بورسعيد ، وهو مبدأ عدم التمييز بين الأطفال بسبب الجنس فقد أشارت الإحصائيات أن نسبة الاستيعاب الإجمالي للبنين بمحافظة بورسعيد بلغت ٩٠.٤٤% وبلغت نسبة الاستيعاب الإجمالي للإناث ٩١.٥٦% ، وهذا التقارب في نسب الاستيعاب يؤكد ما اتفقت عليه أفراد العينة. (وزارة التربية والتعليم ، ٢٠١٦م ، ٣٨١)

كما جاءت نسبة اتفاقهم حول اهتمام المدرسة بتحقيق المساواة بين جميع التلاميذ في الحقوق والواجبات مرتفعة بنسبة ٩٢% من استجابات أفراد العينة ، وتدعيما لذلك جاءت نسبة اتفاق أفراد العينة على أن المناهج التعليمية تركز على أن البشر جميعا متساوون مهما اختلفت ثقافتهم بنسبة ٩٣.٦% ، كذلك احتواء المناهج على أمثلة عن التسامح والعدالة والمساواة بنسبة ٩٠.٧%.

إلا أن نسبة الاتفاق بين أفراد العينة انخفضت إلى ٦٧% في توفير المدرسة بيئة تعليمية عادلة تعمل على احترام حقوق الطفل ، إذ لا تزال البيئة المدرسية عاجزة عن توفير مبدأ العدالة في توفير الفرصة التعليمية التي تتناسب مع قدرات وإمكانات كل تلميذ على حده ، وذلك بسبب ضعف الإمكانيات المادية والتجهيزات في كثير من المدارس ، ومما يدعم ذلك أن جاءت استجابة أفراد العينة حول اهتمام

المدرسة بتفريد التعليم حسب ميول وقدرات التلاميذ متدنية بشكل واضح حيث يرى حوالي ٢٤.٥% من أفراد العينة أن تفريد التعليم يحدث بدرجة كبيرة ، بينما يرى ٦٤.١% أنه يتحقق بدرجة متوسطة. وتأكيدا لذلك أشارت معظم الاستجابات إلى ضعف قدرة المدرسة على توفير فرصة تعليمية على درجة عالية من الكفاءة لجميع التلاميذ ، خاصة وأن هناك عجز واضح في المعينات التعليمية التي تساعد على مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ ، وهو ما يتفق مع ما أشار إليه عبد المنعم محمد عبد الله في دراسته عن أن ضعف الإنفاق على التعليم في مصر يؤثر على الجوانب الفنية المرتبطة بالمباني المدرسية، مما يضيء على العملية التعليمية الطابع النظري. (عبد الله ، ٢٠٠٠م ، ٤٩)

كذلك فإن ارتفاع كثافة التلاميذ في بعض مدارس جنوب محافظة بورسعيد يحد من تنوع طرق التدريس المستخدمة لمراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ ، والتي بلغت استجابة أفراد عينة الجنوب بنسبة ٦٤% بينما باقي أفراد العينة بنسبة ٧٨%، مما يمثل إهدارا لحق الطفل في فرصة تعليمية مناسبة مناسبة لقدراته وإمكانياته.

ومما يدعم استجابة أفراد العينة لضعف مظاهر عمليات تفريد التعليم أن جاءت استجاباتهم للعبارة الخاصة بعمليات التقييم متفقة مع آرائهم في الاستجابات الخاصة بتفريد التعليم حيث أجمعت أفراد العينة بنسبة ٨٨.٦% على أن تقييم أداء التلميذ يتم فقط في ضوء اختبارات تعتمد على الورقة والقلم وأن المهارات الأخرى لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا من درجات التقييم ، فضلا عن قياس مدى تقدم كل تلميذ مقارنة بنتائج زملائه ، مما يعد تجسيدا واضحا لضعف مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ ، بالإضافة إلى أنه لا توجد آلية واضحة يستطيع التلميذ من خلالها حساب درجاته بشكل موضوعي بعيدا عن ذاتية بعض المعلمين.

أما بالنسبة لاستجابات أفراد العينة حول تلبية المدرسة لحقوق الطفل المدنية والسياسية فقد ظهر تباين واضح بين أفراد العينة ، وقد رجع هذا التباين إلى الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية التي توجد بها المدرسة وقد جاء الفارق لصالح مدارس شمال بورسعيد.

كما اتفقت أفراد العينة على اهتمام أعضاء المجتمع المدرسي باحترام حرية الطفل في التفكير وطرح الأسئلة من خلال تشجيعه على الاستقلالية وتنمية مفاهيم احترام الذات وتدريبهم على اتخاذ القرارات السليمة والتعبير عن القيم الديمقراطية ، ويظهر ذلك في بعض الأنشطة التي يمارسها التلاميذ بمدارس التعليم الأساسي في بورسعيد ، والتي تتمثل في الأنشطة الجماعية كالمسرح المدرسي والإذاعة المدرسية، كما أوضحت الاستجابات اتفاق أفراد العينة على تشجيع المدرسة التلاميذ للتعبير عن رأيهم في القضايا المختلفة من خلال موضوعات التعبير وطرح هذه القضايا ضمن برامج الإذاعة المدرسية.

وعلى الرغم من اتفاق أفراد العينة على المبادئ الأساسية لحقوق الطفل والممارسات الأساسية التي يقوم بها أفراد المجتمع المدرسي إلا أن البيئة الفيزيائية للمدرسة ، والتي تختلف من منطقة لأخرى

في المحافظة تبعا للمستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي توجد فيه المدرسة ، حيث اختلفت الآراء حول توافر الملاعب لممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة بالمدرسة أو حجرات لممارسة الأنشطة الفنية أو توافر نادٍ للعلوم.

أما عن حق الطفل في الأمن فقد اتفقت أفراد العينة على توفير المدرسة جميع السبل التي تمكن التلميذ من الشعور بالأمن وعدم تعرضه لأي شكل من أشكال العنف المادي ، حيث اتفقت أفراد العينة على أن لائحة الانضباط المدرسي مثلت تجسيدا واضحا لحقوق التلميذ وواجباته وأنها ضمنت له الشعور بالأمن ، كما يعد ضعف استخدام المعلمين للعقاب البدني كأسلوب أساسي للعقاب دليلا واضحا على احترام المجتمع المدرسي لحق الطفل في الأمن وهو ما تؤكد نسبة اتفاقهم حول استخدام العقاب النفسي التي بلغت حوالي ٧.٣% بدرجة كبيرة بينما وصلت نسبة رفض هذا الأسلوب إلى ٩٠% من أفراد العينة ، وقد جاء حرمان الطفل من المشاركة في بعض الأنشطة من أكثر أساليب العقاب المستخدمة في مدارس محافظة بورسعيد ، خاصة في المدارس التي تهتم بتفعيل الأنشطة الطلابية والتي تتوفر فيها الإمكانيات اللازمة لذلك.

والجدول (٤) يوضح طبيعة المشكلات التي تعوق دور المدرسة عن تطبيق حقوق الطفل.

جدول رقم (٤)

استجابات أفراد العينة حول المشكلات التي تعوق دور المدرسة عن تطبيق حقوق الطفل

م	المفردة	نسب توزيع استجابات أفراد العينة			الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	فئة المتوسط	الترتيب
		بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة				
١	انخفاض المستوى التعليمي للوالدين.	75.7	22.3	2.0	2.74	كبيرة	٣	
٢	تدني الإمكانيات المادية بالمدرسة.	57.0	32.7	10.2	2.47	كبيرة	٧	
٣	ضعف التأهيل التربوي للمعلمين.	86.4	13.6	0.0	2.86	كبيرة	٢	
٤	ضعف وعي القائمين على العملية التعليمية بحقوق الطفل.	69.3	25.2	5.5	2.64	كبيرة	٤	
٥	انتشار العادات الاجتماعية السلبية مثل التمييز بين الذكور والإناث.	1.4	9.5	89.1	0.37	قليلة	١٢	
٦	ضعف المستوى الاقتصادي للأسرة.	92.0	4.8	3.2	2.93	كبيرة	١	
٧	زيادة عدد أفراد الأسرة.	18.4	75.5	6.1	2.12	متوسطة	١٠	
٨	ضعف رغبة الأسرة في تعليم البنات.	4.3	6.4	89.3	0.46	قليلة	١١	
٩	خروج الأم للعمل بسبب الظروف الاقتصادية.	40.0	45.5	14.5	0.69	متوسطة	٩	

الترتيب	فئة المتوسط	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسب توزيع استجابات أفراد العينة			المفردة	م
				درجة منخفضة	درجة متوسطة	درجة كبيرة		
٦	كبيرة	2.58	0.64	8.2	25.9	65.9	سيطرة التكنولوجيا على جوانب كثيرة من حياة أفراد الأسرة.	١٠
٥	كبيرة	2.62	0.49	0.0	37.7	62.3	ضعف وعي الوالدين بجدوى التعليم وأهميته.	١١
٨	متوسطة	2.33	0.61	7.7	51.8	40.5	ضعف تفعيل القوانين المتعلقة بعمالة الأطفال.	١٢

من الجدول السابق يتضح تعدد المشكلات التي تعوق دور المدرسة في تطبيق حقوق الطفل فقد اتفقت جميع أفراد العينة بنسبة حوالي ٩٢% على أن ضعف المستوى الاقتصادي للأسرة من أهم المشكلات التي تحول دون حصول الطفل على حقوقه ، وهذا ما يتفق مع دراسة Yanghee Lee and Kimberly A. Svevo-Cianci في أن الفقر يعد واحدا من أهم التحديات الرئيسية التي تحول دون تلبية حقوق الطفل ، إذ يجعلهم الفقر يعيشون في ظروف معيشية غير مقبولة ، ومن ثم يمكن القول بوجود علاقة طردية بين المستوى الاقتصادي لأسرة الطفل وبين مدى حصوله على حقوقه.

(Lee and Svevo-Cianci , 2009, p.768).

كما اتفقت أفراد العينة بنسبة ٨٦.٤% على أن ضعف التأهيل التربوي للمعلمين يعوق تطبيق حقوق الطفل إذ إن ضعف وعي المعلمين بحقوق الطفل ينعكس بشكل مباشر وعي الطفل بحقوقه وكيفية وممارستها وللارتباط الوثيق بين المدرسة والأسرة في تحقيق التربية المتوازنة جاءت مشكلة انخفاض المستوى التعليمي للوالدين في المرتبة الثالثة من حيث ترتيب المشكلات من وجهة نظر أفراد العينة ، إذ إن التعليم هو المسئول عن زيادة وعي الوالدين بحقوق الطفل ، فانخفاض المستوى التعليمي للوالدين يشكل أحد أهم المشكلات التي تعوق تلبية حقوق الطفل من وجهة نظر أفراد العينة ، خاصة وأن انخفاض المستوى التعليمي غالبا ما يصاحبه انخفاض في مستوى الوعي.

وهو ما يتفق مع دراسة (David and Others) في أن قيم الوالدين ومعرفتهم ومعتقداتهم تجاه حقوق الطفل من الممكن أن تنتقل إلى الأطفال بشكل مباشر وغير مباشر، كما تؤثر مواقف الآباء الاجتماعية والسياسية بشكل كبير في وعي الأطفال بحقوقهم.

(David and Others, 2006, p.p 195-196)

وبالتالي فإن محدودية وعي الآباء بحقوق أطفالهم يؤثر على وعي الطفل نفسه بحقوقه مما يلقي بمزيد من العبء على المدرسة في محاولة تنمية وعي الطفل بحقوقه والمطالبة بها وحمايتها عند الحصول عليها وهذا يشير إلى ضرورة تكامل دور الأسرة والمدرسة في سبيل ضمان حقوق الطفل ،

وهو ما يتفق مع دراسة كاميليا فويكو وآخرون في تأثر المواقف الأبوية تجاه حقوق الطفل بالنموذج الثقافي السائد في الأسرة ؛ وأن الاعتراف بحقوق الطفل واحترام الأسرة لها يخضع لقيود المناخ الاجتماعي المحيط بالطفل داخل الأسرة والمؤسسة التعليمية.

(Voicu and Others , 2015 , 1710)

وتدعيما لذلك جاء في المرتبة الرابعة ضعف وعي القائمين على العملية التعليمية بحقوق الطفل بنسبة اتفاق بلغت ٦٩.٣% مما يؤكد على أهمية زيادة مستوى وعي أفراد المجتمع بحقوق الطفل. كما جاءت مشكلة سيطرة التكنولوجيا على جوانب كثيرة من حياة أفراد الأسرة في المرتبة السادسة؛ حيث اتفقت أفراد العينة بنسبة ٦٥.٩% على أن التكنولوجيا أثرت بشكل كبير على تلبية حقوق الطفل، وبنسبة ٢٥.٩% على أنها أثرت عليها بدرجة متوسطة ، وهذا ما يتفق مع دراسة رندا شبكة في أن انشغال الكثير من الأباء بالتكنولوجيا المحيطة بهم أثر بشكل ملحوظ على مراعاة هؤلاء الأباء لحقوق أبنائهم والذي يتمثل في انعزال كل فرد من أفراد الأسرة منشغلا باستخدام التكنولوجيا مما أثر على تماسك وترابط العلاقات الأسرية ومن ثم ضعف شعور الطفل بالأمان النفسي والعاطفي، فضلا عن التقصير في تلبية حقوق الطفل في الترويح والتواصل مع أعضاء الأسرة مما يحد من قدرات الطفل الإبداعية والابتكارية. (شبكة ، ٢٠١٤ ، ٢٠٦)

ولأهمية دور المدرسة في تلبية حقوق الطفل جاءت مشكلة تدني الإمكانيات المادية بالمدرسة من المشكلات التي تعوق تلبية حقوق الطفل بسبب ضعف القدرة على توفير الفرصة التعليمية التي تتناسب مع قدرات كل تلميذ ، وهو ما أكدته استجابات أفراد العينة في المحور السابق. وقد شكلت مفردات الاستبانة المتعلقة بطبيعة المشكلات الاقتصادية من المشكلات ذات التأثير الواضح على حقوق الطفل ، فقد اتفقت أفراد العينة على أن خروج الأم للعمل بسبب الظروف الاقتصادية من العوامل المؤثرة على حقوق الطفل وذلك بسبب غياب الأم لفترات طويلة خارج المنزل وانشغالها عند عودة الأمور الحياتية وإغفال حقوق كثيرة من حقوق أبنائها في سبيل توفير الإمكانيات المعيشية ، هذا فضلا عن اتفاق أفراد العينة أيضا على أن ضعف تفعيل القوانين المتعلقة بعمالة الأطفال يؤثر بشكل كبير على الحفاظ على حقوق الطفل ، خاصة وأن كثيرا من الأطفال يعملون في ظروف صعبة يكونون أكثر عرضة للتسرب من التعليم ، مما يعد إهدارا لحق أساسي من حقوق الطفل، وهو ما يتفق مع دراسة Lee and Svevo-Cianci في أن الفقر يعد واحدا من أهم التحديات الرئيسية التي تحول دون تنفيذ حقوق الطفل ، إذ يجعلهم الفقر يعيشون في ظروف معيشية غير مقبولة.

(Lee and Svevo-Cianci , 2009, p.768).

كما جاء زيادة عدد أفراد الأسرة من العوامل التي تحد من تلبية حقوق الطفل ، فزيادة عدد أفراد الأسرة المتزامن مع انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة يشكلان معا حائلا دون تحقيق حقوق الطفل ،

وذلك لأن الزيادة في أعداد أفراد المجتمع -ومن ثم الأسرة- دون مصاحبته زيادة في معدلات النمو الاقتصادي ، من شأنها ضعف وتدهور الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها ، فقد أكد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في تقريره الأخير على أنه بالرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في مصر والذي بلغ حوالي ٤.٢% لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ م ، إلا أن أفراد المجتمع لم يشعروا بهذا النمو نظرا لاستهلاك الزيادة السكانية المبالغ فيها لأي معدلات للنمو الاقتصادي ، إذ تنص القاعدة الاقتصادية على أن الدولة لكي توفر حياة كريمة لمواطنيها يجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني لها. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ٢٠١٦ ، ٤٢)

وقد جاءت بعض المشكلات في ترتيب متأخر من حيث موافقة أفراد العينة على مدى تأثيرها على حقوق الطفل وقد تمثلت هذه العوامل في : انتشار العادات الاجتماعية السلبية مثل التمييز بين الذكور والإناث وضعف رغبة الأسرة في تعليم البنات وضعف وعي الوالدين بجدوى التعليم وأهميته، ويرجع ذلك الطبيعة الثقافية التي يتمتع بها أفراد المجتمع البورسعيدي القائمة على عدم التمييز بين الذكر والأنثى في الحقوق إلى حد كبير، وهذا يرجع إلى اختلاف النظرة عن النظرة الريفية في تعليم البنات.

وبمقارنة مجموع استجابات مجموعتي أفراد عينة الدراسة حول محاور الاستبيان ، تبين وجود فروق في استجاباتهم لصالح مجموعة أفراد العينة المنتمين إلى إدارة شمال التعليمية بمحافظة بورسعيد فيما يتعلق بممارسات حقوق الطفل وعدم وجود فروق في استجاباتهم التي تتعلق بالمشكلات التي تعوق تطبيق حقوق الطفل ، وهو ما أثبتته اختبار T test بين المجموعتين ، والتي كانت نتائجها على النحو التالي :

جدول رقم (٥)

نتيجة اختبار (ت) بين المجموعتين

محاور الاستبانة	المجموعة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	الدلالة
مجموع استجابات المحور الأول	شمال	255	107.83	4.37621	438	19.272	0.000
	جنوب	185	98.56	5.70542			
مجموع استجابات المحور الثاني	شمال	255	27.8235	1.64228	438	1.081	0.223
	جنوب	185	27.6486	1.71971			
إجمالي مجموع استجابات المحورين	شمال	255	135.65	4.70296	438	18.137	0.000
	جنوب	185	126.21	6.21393			

مما سبق يتضح وجود فروق دالة إحصائية بين استجابات أفراد المجموعتين حول المحور الأول من الاستبانة المتعلق بواقع تطبيق ممارسات حقوق الطفل داخل المؤسسات التعليمية عند مستوى ٠.٠٠٠ لصالح مجموعة شمال التعليمية ، ويرجع ذلك إلى طبيعة البيئة التعليمية نفسها في كل من

المنطقتين ، إذ تعاني مدارس إدارة جنوب بورسعيد من ضعف البنية الأساسية بشكل كبير فضلا عن عمل بعض التلاميذ في حرف مختلفة خلال مراحل تعليمهم المختلفة وذلك على العكس من مدارس إدارة شمال التعليمية.

كذلك يشير الجدول إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية بين استجابات أفراد المجموعتين حول المحور الثاني المتعلق بالمشكلات التي تعوق دور المدرسة عن تطبيق حقوق الطفل، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه المشكلات تعد مشكلات عامة تعاني منها معظم المؤسسات التعليمية على مستوى المحافظات المصرية وليست قاصرة على منطقة بعينها.

نتائج الدراسة

من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى النتائج التالية :

- على الرغم من الجهود المتكررة لتطوير المناهج واستخدام طرق التدريس المتنوعة لمراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ إلا أن النظام التعليمي في مصر مازال لا يعترف بالفروق الفردية بينهم بسبب استمرار تقييم التلميذ في ضوء نتائج زملائه وقصر التقييم على الجوانب المعرفية فقط ، وضعف الاهتمام بالجوانب الوجدانية والمهارية والشخصية وغيرها من مكونات الشخصية الإنسانية والتي تعد تميزها حقا أساسيا من حقوق الطفل.
- تعد المنظومة التعليمية في مصر المسئول الأول عن إهدار حقوق الطفل جميعا ، فهي لا تلبى حق الطفل في توفير فرصة تعليمية جيدة مناسبة لقدراته بسبب ضعف مستوى الخدمة التعليمية المجانية المقدمة لغالبية أطفال المجتمع المصري ، فضلا عن ضعف قدرة الدولة على توفير الفرصة التعليمية لمجموعة من الأطفال بسبب عدم تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع من هم في سن الإلزام ، كما أن المنظومة التعليمية لا تلبى حق الطفل في الصحة الجسمية والتي من المفترض أن تقوم بها المدرسة من خلال ممارسة الأنشطة الرياضية التي لا توجد أماكن لممارستها ، كذلك ضعف برامج التغذية المدرسية المقدمة لأطفال التعليم قبل الجامعي.
- تهمل المؤسسات التعليمية تلبية حق الطفل في حرية الرأي والإبداع ، فكثرة المشكلات التي تعاني منها المدارس الحكومية كزيادة الكثافة الطلابية ونقص الإمكانيات المادية من العوامل التي تدعم من استخدام طرق التعليم التقليدية وإهمال الطرق التي من شأنها تنمية الإبداع.
- كما أثبتت الدراسة النظرية أن التمييز في تقديم الخدمة التعليمية للأطفال يعد دليلا واضحا على إهدار حقوق الطفل في مصر حيث تتنوع مؤسسات التعليم بين مؤسسات حكومية يلتحق بها أبناء غالبية الشعب المصري من الطبقة الفقيرة وتقدم خدمة تعليمية متدنية المستوى ، ومؤسسات حكومية رسمية بلغات أجنبية يلتحق بها بعض أبناء الطبقة المتوسطة بسبب ارتفاع مصروفاتها عن مصروفات المدارس الحكومية العادية وتقدم نوعا من التعليم الجيد إلى

حد ما ، وأخيرا المؤسسات الخاصة والأجنبية التي يلتحق بها أبناء الطبقة الميسورة والتي تحظى بالتعليم المتميز ذي الجودة المرتفعة.

التوصيات

في ضوء ما سبق يمكن وضع مجموعة من الآليات اللازمة لتفعيل دور المدرسة في نشر الوعي بحقوق الطفل ، إذ تعد المؤسسات التعليمية أهم المؤثرات على مستوى الوعي المجتمعي بحقوق الطفل، فإذا توافرت البيئة التربوية والتعليمية الداعمة لحقوق الطفل يمكن من خلالها تحقيق العديد من الأهداف التربوية التي ينشدها الفرد والمجتمع ، فالبيئة المدرسية التي ينتشر فيها وعي المعلمين والإدارة وأولياء الأمور بحقوق الطفل تعد أكثر البيئات القادرة على تحقيق أهدافها بشكل أكثر فاعلية ، فعندما تؤمن المدرسة بحق الطفل في التعليم تعمل جاهدة من أجل توفير فرصة تعليمية مناسبة وفعالة لكل طفل حسب إمكاناته وقدراته بعكس المدرسة التي لا ينتشر فيها هذا المستوى من الوعي يتضح فيها مزيد من أشكال القصور في تقديم الخدمة التعليمية ، لذا فإن على المدرسة القيام بالآتي لنشر الوعي بحقوق الطفل بين أفراد العملية التربوية :

١. تفعيل الشراكة بين المدارس وكلليات التربية من خلال اقتراح مركز لتنمية الطفولة لتزويد الطالب المعلم بالمعرفة اللازمة عن حقوق الطفل ، ويكون المركز مسئول عن جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالمشكلات التي تعوق حقوق الطفل في المجتمع المحلي وكيفية التغلب عليها ، ويسهم في تشجيع التلاميذ على الانفتاح على المجتمع المحيط بهم.
٢. الاهتمام بعمليات تفريد التعليم للتمييز بين مستويات التلاميذ المختلفة من خلال تفعيل إستراتيجية الإسراع التعليمي Acceleration والتي تسمح للتلميذ الموهوب سريع التحصيل بالتقدم في السلم التعليمي حسب إمكاناته وقدراته.
٣. تطوير الأساليب التربوية والتعليمية بما يمكن الطفل من ممارسة أساليب التفكير السليم ومواجهة تحديات العصر من خلال الاعتماد على استراتيجيات حل المشكلات كأساس للعملية التعليمية.
٤. إنتاج ألعاب تعليمية تثقيفية يحصل من خلالها التلميذ على المفاهيم المرتبطة بحقوق الطفل وأهم الممارسات اللازمة للحصول عليها وكيفية الحفاظ عليها وإجراءات التصرف في حالة انتهاك أي حق من هذه الحقوق.
٥. تزويد المكتبة المدرسية بالكتب والمؤلفات التربوية -المصورة وغير المصورة- التي تناقش قضايا حقوق الطفل وكيفية ممارستها بشكل لا يطغى على حقوق الآخرين.
٦. وضع روابط واضحة بين المدارس والمجلس القومي للأمومة والطفولة لرصد أهم السلوكيات الضارة بحقوق الطفل ، وتغليظ وتفعيل عقوبة إهدار حقوق الطفل.

٧. تعظيم الدور التربوي لمنظمات المجتمع المدني من خلال تفعيل الشراكة الاجتماعية بينها وبين المدرسة في سبيل نشر الوعي بثقافة حقوق الطفل لإشراك جميع أفراد المجتمع في حماية حقوق الطفل.
٨. وضع برامج تدريبية وتوعوية للمعلمين والأخصائيين لتعريفهم باتفاقية حقوق الطفل وأهم مبادئها وكيفية تنشئة التلاميذ على الحفاظ على حقوقه.
٩. التنسيق والتكامل بين دور الأسرة والمدرسة في سبيل تلبية حقوق الطفل من خلال رفع وعي أفراد الأسرة - خاصة منخفضي التعليم - بأهمية حقوق الطفل وأهمية تليبيتها في إيجاد الإنسان السوي.
١٠. تفعيل دور المرشد التربوي ، بحيث يكون المسئول عن زيادة وعي التلاميذ بحقوقهم وأكسابهم القدرة على كيفية الحفاظ عليها.
١١. تفعيل أسلوب القدوة ، فالمعلم لا بد أن يكون نموذجاً يقتدي به التلاميذ في سلوكه وأخلاقه واحترامه لحقوق الآخرين.
١٢. إيجاد البيئة التعليمية المحفزة للتلاميذ وتشجيعهم على الانتظام في الحضور إلى المدرسة وتقليل معدلات الغياب بما يضمن لهم الحق في التعليم المناسب.
١٣. توفير مناخ مدرسي قائم على الحرية والمساواة والديمقراطية واحترام الآخر.
١٤. تخصيص مساحة من موقع المدرسة على الانترنت وصفحات التواصل الاجتماعي لتوعية أولياء الأمور والتلاميذ بأهم مبادئ حقوق الطفل وكيفية تحقيقها وأهم العوامل التي تعيقها وكيفية التغلب على هذه العوامل.
١٥. الاهتمام بالبيئة الفيزيائية للمدرسة بتوفير الملاعب المختلفة لممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة فضلا عن تخصيص أماكن مناسبة لممارسة الأنشطة الفنية كالرسم والموسيقى لإشباع حاجة التلاميذ في اكتشاف مواهبهم وتنميتها لشغل وقت فراغه بما يفيد.
١٦. تفعيل دور الأنشطة اللاصفية وخاصة نشاط الإذاعة المدرسية في تعريف أفراد المجتمع المدرسي (تلاميذ-معلمين-إداريين) بحقوق الطفل وأهم السلوكيات الواجب اتخاذها لحماية حقوق الطفل.
١٧. تشجيع التلاميذ على الاهتمام بالصحافة المدرسية أو مجلات الحائط ، لإتاحة الفرصة للتلاميذ للتعبير عن آرائهم بشكل موضوعي معتمد على المسئولية والاستقلالية.
١٨. الاهتمام بتفعيل دور البرلمان الطلابي لتنشئة التلميذ على الحرية وتقبل الآخر.
١٩. تحقيق الانضباط المدرسي بما يتفق مع كرامة الطفل ، من خلال تفعيل لائحة الانضباط الطلابي.

٢٠. زيادة وعي الطفل بحقوقه وكيفية الحفاظ عليها من خلال تضمين جميع المناهج الدراسية موضوعات تناقش حقوق الطفل وآليات تنفيذها.
٢١. تدريب التلميذ على كيفية الحفاظ على حقوقه والدفاع عنها ، من خلال غرس مجموعة من قيم الحرية والديمقراطية في سلوكيات التلاميذ.
٢٢. إقرار تدريس حقوق الطفل خلال السنوات التعليمية كمادة أساسية من مواد الدراسة في كل مرحلة من مراحل التعليم المختلفة.
٢٣. وضع مجموعة من أساليب التقييم غير التقليدية القائمة على قياس المهارات التي يمتلكها التلميذ.
٢٤. وضع برامج تشخيصية للكشف عن قدرات التلاميذ المختلفة لتحديد إمكاناتهم والتنبيه باحتياجاتهم المستقبلية.
٢٥. توفير مجموعة من اللافتات والمطويات تتعلق بحقوق الطفل وتوزيعها في جميع أماكن المدرسة والبيئة المحيطة بها.
٢٦. تفعيل دور مجلس الأمناء للقيام بدوره في توعية أولياء الأمور بحقوق الطفل وسبل تلبيتها والحفاظ عليها من خلال توعيتهم بأساليب التربية السليمة التي من شأنها مراعاة حقوق الطفل.

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية

- أبو حطب، فؤاد و عثمان، سيد. (١٩٩٧). التقويم النفسي، الأنجلو المصرية ، القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٦). إحصاء مصر ، مطبعة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، العدد (٥) ، أبريل ٢٠١٦م.
- : أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٥ ، متوفر على الموقع التالي :
- http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=7183
- اسحاق، أمل سيد أحمد عبد الخلاق. (١٤٣١هـ). وعي معلمات رياض الأطفال ببعض بنود اتفاقية حقوق الطفل وأثره على مفهوم الذات الإيجابي لطفل الروضة بمدينة مكة المكرمة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة أم القرى.
- التيتون، أمنية. (٢٠١١). المدرسة الديمقراطية ، ثورة على التعليم التقليدي ، دار الفكر العربي ، القاهرة.
- الجيار، سهير. (٢٠٠٩). البعد الأخلاقي لمدرسة المستقبل ، رؤية تربوية ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني لكلية التربية ، جامعة بورسعيد بعنوان " مدرسة المستقبل، الواقع والمأمول " المنعقد بكلية التربية ببورسعيد، في الفترة من ٢٨-٢٩ مارس ٢٠٠٩م ، دار فرحة للنشر ، القاهرة.
- الخوالدة، تسير محمد و أبو إسماعيل، أكرم عبد القادر و دراوشة، صدام راتب. (٢٠١٠). درجة تمتع الأطفال في الأسر الأردنية بحقوقهم التربوية والثقافية والنفسية والاجتماعية والمدنية ، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، العدد (٣) ، المجلد (١١) ، سبتمبر ٢٠١٠م.
- السعيد، فتحية وفرحات ، عماد. (٢٠١٤). ترجمة حقوق الطفل إلى واقع ملموس ، دليل تدريب المكونين في مجال نشر ثقافة حقوق الطفل وآليات التواصل الفعال ، مرصد الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات حول حماية حقوق الطفل ، الجمهورية التونسية.
- الصعدي، سلمى. (٢٠٠٥). المدرسة الذكية ، مدرسة القرن الواحد والعشرين ، دار فرحة للنشر والتوزيع ، المنيا.
- العدل، عادل محمد. (٢٠٠٩). التعلم الالكتروني ضرورة حتمية لبناء المتميزين في مدارس المستقبل بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني لكلية التربية ، جامعة بورسعيد بعنوان " مدرسة المستقبل ، الواقع والمأمول " المنعقد بكلية التربية ببورسعيد ، في الفترة من ٢٨-٢٩ مارس ٢٠٠٩م ، دار فرحة للنشر ، القاهرة.

- الغريب، رمزية. (١٩٩٦). التقويم والقياس النفسي والتربوي ، الأنجلو المصرية ، القاهرة.
- الكساب، علي عبد الكريم محمد وعودات، ميسر حمدان و الطوابية، هادي. (٢٠١٣). مدى تضمين مفاهيم حقوق الطفل في كتب التربية الاجتماعية والوطنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن ، مجلة الطفولة العربية ، العدد (٥٠) ، مارس ٢٠١٣م.
- المهدي، سوزان محمد. (٢٠٠٩). إدارة جديدة لعالم جديد : مدرسة المستقبل رؤى وتوجهات، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني لكلية التربية ، جامعة بورسعيد بعنوان " مدرسة المستقبل ، الواقع والمأمول " المنعقد بكلية التربية ببورسعيد ، في الفترة من ٢٨-٢٩ مارس ٢٠٠٩م ، دار فرحة للنشر ، القاهرة.
- جورج، جورجيت دميان. (٢٠٠٦). المضامين التربوية لبعض موثيق حقوق الطفل وواقع تطبيقها في الأسرة والمدرسة ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لمركز رعاية وتنمية الطفولة بجامعة المنصورة بعنوان " التربية وحقوق الطفل في الوطن العربي بين التشريع والتطبيق في مصر " المنعقد في الفترة من - من ٢٢-٢٣ مارس ٢٠٠٦م.
- حلاوة، محمد السيد. (٢٠١١). تشريعات ومنظمات الطفولة ، دراسة تحليلية سوسيو قانونية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- حمد، نورية علي. (٢٠٠٩). حماية الطفولة : قضاياها ومشكلاتها في دول مجلس التعاون ، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية ، العدد ٥٣ ، أغسطس ٢٠٠٩م.
- دكاك ، أمل حمدي. (٢٠٠٨). قيم حقوق الطفل في أغاني الأطفال: إذاعة دمشق نموذجاً، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية.
- سري، سريّة عبد الرازق وحسن، دينا عادل. (٢٠٠٩). دور مهارات القرن الواحد والعشرين كاستراتيجية فعالة في خلق فرص عمل ، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الرابع الدولي الأول لكلية التربية النوعية بالمنصورة ، بعنوان الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي الواقع والمأمول ، المنعقد في الفترة من ٨-٩ بريل ٢٠٠٩م.
- سعيد، عبد الحكيم رضوان. (٢٠٠٩). حقوق الطفل الاجتماعية والثقافية بين الفكر التربوي الإسلامي والمواثيق الدولية ، دراسة تحليلية ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول ، السنوي الثامن لكلية رياض الأطفال ، جامعة القاهرة بعنوان " حقوق الطفل من منظور تربوي " المنعقد في الفترة من ٢١-٢٢ أبريل ٢٠٠٩م.
- شبكة، رندا أيمن محمد. (٢٠١٤). دراسة تحليلية لفلسفة إعداد الطفل في مصر ، في ضوء معايير الجودة الشاملة، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بورسعيد.

- شحاته، حسن. (٢٠٠٩). قضايا أساسية في مدرسة المستقبل ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني لكلية التربية ، جامعة بورسعيد بعنوان " مدرسة المستقبل ، الواقع والمأمول " المنعقد بكلية التربية ببورسعيد، في الفترة من ٢٨-٢٩ مارس ٢٠٠٩ م ، دار فرحة للنشر ، القاهرة.
- _____ . (٢٠١١). المرجع في رياض الأطفال ، توجهات عالمية وتطبيقات عملية ، دار العالم العربي ، القاهرة.
- عازر، عادل وآخرون. (٢٠١١). مبادئ النهج الحقوقي في كفالة حقوق الطفل ، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.
- عبد الله، عبد المنعم محمد محمد. (٢٠٠٠). نموذج معياري مقترح للحكم على درجة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مصر ، مجلة كلية التربية بأسيوط ، مجلد (١٦) ، العدد (٢) ، يناير ٢٠٠٠ م.
- عطيفي، زينب محمود محمد كامل. (٢٠٠٩). مدرسة المستقبل نظرة عامة ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني لكلية التربية ، جامعة بورسعيد بعنوان " مدرسة المستقبل ، الواقع والمأمول " المنعقد بكلية التربية ببورسعيد ، في الفترة من ٢٨-٢٩ مارس ٢٠٠٩ م ، دار فرحة للنشر ، القاهرة.
- عمار، حامد. (٢٠١١). آفاق تربية متجددة ، تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة.
- غنيم، عادل. (٢٠٠٥). أزمة الدولة المصرية المعاصرة ، دار العالم الثالث ، القاهرة.
- قناوي، هدى محمد وقريش، محمد محمد علي. (٢٠١٣). حقوق الطفل بين المنظور الإسلامي والمواثيق الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة.
- كحول، إلهام علي. (٢٠١٤). دراسة مقارنة لثقافة حقوق الطفل في الفكر التربوي الإسلامي والمواثيق الدولية ودرجة انتشارها لدى طلبة تربية الطفولة في جامعة اليرموك ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الثالث، يوليو ٢٠١٤ م.
- مجلس الوزراء المصري. (٢٠١٠). أوضاع الفقراء في مصر ، تقرير شهري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، السنة الرابعة ، العدد ٣٩ ، مارس ٢٠١٠ م.
- محمد، مها صلاح الدين ، وإبراهيم، نجلاء محمد علي. (٢٠١١). إدراك معلمات رياض الأطفال لبعض حقوق الطفل في محافظة القليوبية من منظور تربوي ، دراسة ميدانية ، مجلة كلية التربية بينها ، العدد ٨٧ ، يوليو ٢٠١١ .

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. (٢٠١٤). التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية للعام ٢٠١٤ ، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، بيروت ، مايو ٢٠١٤م.

- منظمة الأمم المتحدة للطفولة : اتفاقية حقوق الطفل ، متوفر على الموقع التالي :
http://www.unicef.org/arabic/crc/files/crc_arabic.pdf

- وثيرو، فرانك ولونج، هارفي وماركس، جاري. (٢٠٠٨). إعداد المدارس ونظم التعليم للقرن الحادي والعشرين ، ترجمة محمد نبيل نوفل ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة.

- وزارة التربية والتعليم : كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦م ، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، القاهرة ، ٢٠١٦م.

ثانيا المراجع الأجنبية

- Carneiro, Roberto and Draxler, Alexandra. (2008). Education for the 21st Century : Leassons and Challenges , European Journal of Education , Vol.43 , No.2.
- Daya, David M., Badalib, Michele Peterson and Ruckc, Martin D. (2006). The relationship between maternal attitudes and young people's attitudes toward children's rights , Journal of Adolescence 29.
- Kassabri, Mona Khoury and Ben-Arieh, Asher. (2009). School climate and children's views of their rights: A multi-cultural perspective among Jewish and Arab adolescents , Children and Youth Services Review 31.
- Kepenekci, Yasemin Karaman. (2010). Children's social rights in social studies textbooks in Turkish elementary education , Procedia Social and Behavioral Sciences 2 .
- Lee, Yanghee and Svevo-Cianci, Kimberly A. (2009). Twenty years of the Convention on the Rights of the Child: Achievements and challenges for child protection , Child Abuse & Neglect 33, p.768.
- Merey, Zihni. (2014). Children's participation rights in social studies textbooks inTurkey , Procedia – Social and Behavioral Sciences 116.

- Voicu, Camelia, Anghel, Alina and Savu-Cristescua, Maria. (2015). Parental Education for Children's Rights , Procedia – Social and Behavioral Sciences 191.